



غياب الانسجام في العمق

سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالاقتصاد والهجرة في شمال إفريقيا

قبل انتشار جائحة كوفيد-19، ركزت سياسات الاتحاد الأوروبي في شمال إفريقيا على نمطين: تحرير التبادل والحد من الهجرة النظامية وغير النظامية. لكن هاتين السياستين كانتا غالبًا غير متسقيتين، كما أن توافقهما مع صناعة السياسات على المستوى المحلي كان له تداعيات سلبية إضافية على سبل معيشة السكان وفرص عملهم ضمن الاتحاد الأوروبي.

إن استمرار فيروس كورونا بإلحاق الدمار باقتصادات العالم يبرز الحاجة الملحة لتوجه المفاوضات المتعلقة باتفاقيات التبادل الحر الشامل والمعمق (DCFTAs) دعم التعافي العادل والشامل في شمال إفريقيا، بناءً على معايير تتوخى تقليص فجوة اللامساواة وتعزيز الازدهار والتنمية المشتركة.

© منظمة أوكسفام الدولية أكتوبر 2020

أعدّ هذا الموجز أنا أوزيلاك. كما نقدر أوكسفام مساهمة كل من: نبيل عبدو، كريستينا فرنانديز دوران، إيفا جارزون هيرنانديز، عبد الجليل العروسي، رفائيل شيلهاف، نيوس تيرادو غوال، إيفيليان فان رومبورغ، منال وردة في إنتاج هذا الموجز. ونشكر أيضًا جميع مقدمي المعلومات الرئيسيين، خاصة المهاجرين الذي تشاركوا وإيانا بسخاء قصصهم وتجاربهم. هذا الموجز هو جزء من سلسلة من الأوراق المكتوبة والهادفة إلى إثراء النقاش العام حول قضايا التنمية والسياسات الإنسانية.

لمزيد من المعلومات حول القضايا التي أثّرت في هذه الورقة، يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى

advocacy@oxfaminternational.org

هذا المنشور خاضع لحقوق الطبع والنشر ولكن يمكن استخدام النص مجانًا لأغراض المناصرة والحملات والتعليم والبحث، بشرط الإقرار بالمصدر بالكامل.

يطلب صاحب حقوق الطبع والنشر أن يتم تسجيل استخدام النص لأغراض تقييم التأثير. في حالة النسخ لأي أسباب أخرى، أو لإعادة الاستخدام في منشورات أخرى، أو للترجمة أو التعديل، يجب الحصول على إذن وقد يتم فرض رسوم. يرجى مراسلة البريد الإلكتروني POLICYANDPRACTICE@OXFAM.ORG.UK

تم النشر بواسطة أوكسفام بريطانيا لصالح منظمة أوكسفام الدولية تحت
ISBN 978-1-78748-686-7 في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

DOI: 10.21201/2020.6805

OX4 ،OXFORD ،COWLEY ،JOHN SMITH DRIVE ،OXFAM HOUSE ،OXFAM GB
UK. ،2JY

صورة الغلاف: مكرم، 38 سنة، عامل في مقهى في المهديّة، تونس. قبل عامين، حاولت شقيقته فاتن عبور البحر المتوسط للوصول إلى أوروبا بالقارب، حيث اختفى أثرها نتيجة هذه الرحلة. مكرم يلوم الوضع الاقتصادي في تونس على رحيل شقيقته. في الصورة، ينتظر الزبائن خلف بار المقهى الذي يعمل فيه. أوكسفام / باو غونزاليس 2020.

لائحة المحتويات

4.....	ملخص
5.....	1 مقدمة
5.....	ملاحظات منهجية
6.....	2 سياسات وأدوات الاتحاد الأوروبي
6.....	2.1 الركيزة الأولى: التحرير الاقتصادي
6.....	2.2 الركيزة 2: تنظيم الهجرة
7.....	2.3 الركيزة 3: الآليات المختلطة
8.....	3 إقتصادات الهجرة
8.....	3.1 الهجرة كصمام أمان
10.....	3.2 اتفاقيات التعاون والتأثيرات المترتبة عنها
13.....	3.3 عدم الاتساق في صناعة السياسات الأوروبية
13.....	3.3.1 مساهمة السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في خلق حوافز تشجع على الهجرة
15.....	3.3.2 سياسات الاتحاد الأوروبي للهجرة تعرقل النمو الاقتصادي
16.....	3.4 سدّ الثغرات
16.....	4 خلاصات وتوصيات
17.....	توصيات
17.....	لحكومات بلدان شمال إفريقيا
17.....	لمؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء
18.....	ملاحظات

ملخص

قبل انتشار جائحة كوفيد-19، ركزت سياسات الاتحاد الأوروبي في شمال إفريقيا على نمطين: تحرير التبادل التجاري، الذي انعكس نتائج غير متكافئة بنيويًا لاتفاقيات الشراكة والتبادل التجاري الحر؛ والحد من كل من الهجرة النظامية وغير النظامية. لكن هاتين السياستين كانتا غالبًا غير متسقتين، كما أن ترافقهما مع صناعة السياسات على المستوى المحلي كان له تداعيات سلبية إضافية على السكان الأكثر هشاشة في البلاد المغربية، حيث قوض، وحتى دمر سبل معيشتهم، قاطعًا في الوقت نفسه الطريق أمام فرصهم بالسعي للحصول على وظائف في الاتحاد الأوروبي.

في أثناء تخبّط العالم نتيجة تأثير كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي، يجدر بالاتحاد الأوروبي والبلاد المغربية إعادة تقييم علاقاتهم السياسية والاقتصادية على نطاق أوسع. فالمفاوضات المتعلقة باتفاقيات التبادل الحر الشامل والمعمّق (DCFTAs)- المتوقّفة حاليًا نتيجة انتشار الجائحة هي مسألة جوهرية لتحديد مستقبل هذه العلاقات.

يجادل هذا الموجز أنه، وحتى الآن، تفنقر هذه المفاوضات إلى مقاربات معدّة خصيصًا لتلك البلاد، كما يطغى عليها بشكل متزايد أجندات الحد من الهجرة. هذه التركيبة لأولويات السياسات هي بالتحديد ما يهدد بتعميق اللامساواة في المغرب ويفرض نماذج اقتصادية تعزز الأسباب البنوية للهجرة غير المنظمة، التي يزعم الاتحاد الأوروبي مكافحتها عبر مزيد من الطرق المخصصة التي تستعين بأدوات مختلفة للحدّ من الهجرة.

فبدلًا من العودة إلى الممارسات السابقة، ينبغي الاستفادة من هذا التوقّف القسري عبر إعادة التفكير في النماذج المعتمدة وتطوير مقاربات متسقة ومصممة من أجل البلدان المغربية تهدف إلى مكافحة البطالة، وتعزيز الخدمات العامة وتقليص اللامساواة في المنطقة.

توصيات

لحكومات بلدان شمال إفريقيا

- إجراء دراسات أثر لاتفاقيات التبادل الحر الشامل والمعمّق تأخذ قضايا الجندر بعين الاعتبار، وتركز بشكل خاص على القطاعات التي توظف العدد الأكبر من السكان المهمشين (الزراعة، فروع محددة من الصناعات، إلخ).
- تنظيم مشاورات وطنية أوسع، تشمل كافة الجهات المعنية (كالنقابات العمالية، ممثلين عن القطاعات المتأثرة، خبراء في الجندر، واقتصاديين مستقلين) من أجل صياغة وتقديم تعديلات عملية في سياسات الاتفاقيات بشكل يحول دون خسائر فادحة في التوظيف في القطاعات الأكثر تضررًا.
- طلب دعم بنوي لتأمين مسارات إعادة تأهيل واقعية أو مصادر معيشية بديلة للفئات الأكثر تعرضًا لخسارة عملهم.
- طلب دعم بنوي يهدف إلى تعزيز وتحسين إمكانيات الخدمات العامة في قطاعي الصحة والتعليم.
- الإصرار على أن تتضمن اتفاقيات التجارة الشاملة والمعمّقة النمط الرابع لتحرير الخدمات وفق اتفاقية التجارة في الخدمات ومراجعة إدراج الاتحاد الأوروبي لأولويات إدارة الهجرة في هذه الاتفاقيات.
- معالجة تفاقم اللامساواة الاجتماعية والتأكد من أن السياسات الاقتصادية تسمح لبنود اتفاقيات التبادل الحر الشامل والمعمّق بالمساهمة الجدية في تقليص اللامساواة.

لمؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء

- تحليل عدم الاتساق في السياسات على مستوى البلد والمنطقة ومعالجة الثغرات من خلال إصلاحات مصممة خصيصًا للسياسات الاقتصادية وسياسات الهجرة.
- إدراج تقييمات حول الآثار المحتملة للاتفاقيات التبادل الحر الشامل والمعمّق على الفئات الهشة في البلدان الشريكة - خاصة فئتي الشباب والنساء- وتقديم حلول تحدّ من تلك الآثار.

- استثناء القطاع الزراعي من اتفاقيات التبادل الحر الشامل والمعمّق نظرًا للضرر الكبير الذي قد ينعكس انعدامًا في فرص العمل في هذا القطاع، وبالتالي على الأمن الغذائي.¹
- توفير دعم بنيوي لتأمين مسارات إعادة التأهيل أو مصادر معيشية بديلة للفئات الأكثر تعرضًا لخسارة عملهم.
- العمل مع البلدان الشريكة لتأمين دعم بنيوي يعمل على تعزيز وتحسين قطاعي الصحة والتعليم.
- الإصرار على أن تتضمن اتفاقيات التبادل الحر الشامل والمعمّق النمط الرابع لتحرير الخدمات وفق اتفاقية التجارة في الخدمات ومراجعة إدراج الاتحاد الأوروبي لأولويات إدارة الهجرة في هذه الاتفاقيات.

1 مقدمة

تقع بلدان شمال إفريقيا على مفترق طرق تحدد معالمه أطر السياسات الإقليمية والعالمية المتعددة التي تنظم حركة السلع والخدمات والأشخاص. تقوم سياسات الجوار الأوروبي (ENP)² على ركيزتين أساسيتين – سياسات الاتحاد الأوروبي الهادفة إلى إنشاء شراكات بعيدة المدى في الجوار المباشر على أساس التحرير السياسي والاقتصادي - وأجندة الاتحاد الأوروبي حول الهجرة،³ التي تركز على الحد من تدفق الأشخاص من أو عبر هذه المنطقة إلى الاتحاد الأوروبي، ورفع معدلات عودة المهاجرين غير النظاميين إلى بلدانهم الأصلية.

لناحية الاقتصاد - وخاصة التبادل التجاري - شكّل التحرير ولفترة طويلة ركيزة أساسية في السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي، كما اكتسب الحد من الهجرة أهمية قصوى في أولوياته السياسية طوال العقد الماضي. على مدى السنوات الخمس الماضية، اتخذت أجندة الهجرة مركزًا محوريًا في الديناميات الأوروبية الداخلية، وقد شهدنا ذلك من خلال صعود الأحزاب الشعبوية في المنطقة بكاملها، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، والنقاشات حول سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية والموارد التي سيتم تخصيصها ضمن إطار التمويل المتعدد السنوات (ميزانية الاتحاد الأوروبي طويلة الأجل). منذ العام 2015، عزز الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد الإجراءات التي تتطلب تعاونًا من قبل بلدان المصدر أو تلك الخاصة بعبورهم للسيطرة والحد من أعداد المهاجرين إلى أوروبا. وقد نتج عن ذلك سلسلة واسعة من الممارسات المعروفة باسم "تنظيم الحدود من الخارج"،⁴ والممولة من خلال كم لا يحصى من الأدوات السياسية المستحدثة أو الحالية المعاد تصميمها.

إن بلدان شمال إفريقيا، نظرًا لموقعها، شريكة أساسية للاتحاد الأوروبي فيما يخص هاتين الأجننتين. وقد استخدم الاتحاد الأوروبي مجموعة معقدة من الحوافز والضغوطات من أجل ضمان تعاون بلدان شمال إفريقيا فيما يخص تنظيم الحدود وإدارته، وإشراكها على نحو أكثر فعالية في عملية الحد من تدفق الهجرة عبر المتوسط، بينما كان في الوقت نفسه يدفع باتجاه أجندة تضمن مزيدًا من تحرير التبادل التجاري في المنطقة.

تظهر نتائج هذا التقرير أن تلك الأجننتين- تفاقم بشكل أكبر الخلل البنيوي في النماذج الاقتصادية الداخلية للبلدان المغاربية - وتؤديان معًا إلى إحداث أضرار بنيوية تطل السكان الأكثر هشاشة في المنطقة، بما فيهم المهاجرين وأولئك الذين يعيشون في الفقر. كما توجد مؤشرات متزايدة على أن الطبقة الوسطى التي تواجه تدهور الخدمات العامة والاستقرار الاقتصادي، هي أيضًا متأثرة بهذا الضرر البنيوي. بعيدًا عن الحد من الهجرة، وفي حال لم يحدث تغيير جذري، ستؤدي تلك الأجننتين إلى تعميق العوامل التي تدفع السكان إلى الهجرة، وتأسرهم في حلقة فقر مفرغة.

ملاحظات منهجية

يستند هذا الموجز إلى دراسة مكتبية وبحوث أجريت في المغرب وتونس في شباط/فبراير 2020، بالإضافة إلى مقابلات هاتفية أجريت مع مقدمي معلومات رئيسيين في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي خلال فترة الإغلاق بسبب كوفيد-19. إجمالًا، تمت مقابلة أكثر من 40 مقدم معلومات، في الرباط، تونس، وعن بعد في أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط.

2 سياسات وأدوات الاتحاد الأوروبي

2.1 الركيزة الأولى: التحرير الاقتصادي

تعد سياسة الجوار الأوروبية أهم إطار عمل سياساتي شامل للعلاقات الممأسسة بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه في الضفتين الشرقية والجنوبية. وهو يستند إلى سلسلة اتفاقيات تسمى اتفاقيات الشراكة الثنائية لـ "الجيل الثالث" والتي من ضمن أهداف أخرى، "تنشئ ظروف التحرير التدريجية للتبادل التجاري في السلع والخدمات ورأس المال".⁵ كان المغرب وتونس أول دولتين توقعان في شمال إفريقيا (في عامي 1995 و 1996 على التوالي) وتبدأن في تنفيذ هذه الاتفاقيات (في 1998 و 2000 على التوالي). وعلى الرغم من عدم اتخاذ الهجرة مكانة بارزة ضمن هذه الاتفاقيات، فقد ذكرت مسألة الحد من الهجرة كواحدة من الأهداف الرئيسية ضمن الآلية التمويلية المرتبطة بذلك.⁶

منذ البدء في تنفيذه، رسّخ تحرير الاقتصاد الناجم عن هذه الاتفاقيات انعدام التكافؤ الحاد الموجود أصلاً في التجارة عبر صفتي المتوسط. مثلاً، شكل التبادل التجاري مع أوروبا أكثر من 50% من إجمالي التجارة في البلدان المغربية، بينما لم يتجاوز إجمالي التبادل التجاري الأوروبي نسبة 1% مع هذه البلدان.⁷

في أعقاب الربيع العربي في العام 2011، أُعيد النظر في سياسة الجوار الأوروبية ليصبح الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني 'جوهر هذه السياسة'.⁸ كجزء من هذه المقاربة، اختارت المفوضية الأوروبية تونس والمغرب، بالإضافة إلى مصر والأردن ووضعتهما في الصفوف الأمامية كبلدان جوار في الجنوب كبلدان جنوبية مجاورة قد تستفيد من الحوافز الاتحاد الأوروبي على صعيد "الأموال". برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الدامج (SPRING)؛ "السوق" - التفاوض على اتفاقيات التبادل الحر الشامل والمعمّق؛ "حرية التنقل" - مناقشة شراكات التنقل. وقعت تونس والمغرب على خطط العمل الجديدة لسياسات الجوار الأوروبي التي حلت محل سياسات العام 2005، في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 وكانون الأول/ديسمبر 2013، على التوالي.⁹

2.2 الركيزة 2: تنظيم الهجرة

تُنظّم سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة من خلال إطار سياساتي منفصل، المقاربة العالمية للهجرة وحرية التنقل (GAMM) (المربع 1)، الآليات المرتبطة بها - شراكات التنقل مع جيرانها في الجنوب والشرق، من ضمنهم المغرب وتونس. بالإضافة إلى ذلك، تملك البلدان المغربية اتفاقيات ثنائية أخرى مع أعضاء مختلفين في الاتحاد الأوروبي، أهمها تلك المبرمة مع القوى الاستعمارية السابقة والذين يشكلون الآن الجيران الرئيسيين في المتوسط: إيطاليا، فرنسا، وإسبانيا.

تعد شراكات التنقل أطراً غير ملزمة من الناحية القانونية،¹⁰ ويجري التفاوض بشأنها بشكل ثنائي مع الدولة الشريكة، كما أنها مصممة بهدف مكافحة الهجرة غير النظامية والإتجار بالبشر، ومن أجل تعزيز طرق (محدودة) للهجرة النظامية، وتمتين الروابط بين الهجرة والتنمية، بما يتناسب مع رؤية الاتحاد الأوروبي لهذه المسألة.¹¹

المربع 1: المقاربة العالمية للهجرة وحرية التنقل – الإطار الأشمل

إُعتمدت المقاربة العالمية للهجرة وحرية التنقل كإطار عمل شامل فيما يخص الهجرة الخارجية وسياسة اللجوء منذ العام 2005. وهي تحدد كيفية تنفيذ الاتحاد الأوروبي لسياسات الحوار والتعاون مع الدول غير الأوروبية، استنادًا إلى أولويات محددة بوضوح ومدمجة ضمن خطة العمل الخارجية العامة للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك التعاون في التنمية.

الركائز الأربع للمقاربة العالمية للهجرة وحرية التنقل هم:

1. تنظيم الهجرة النظامية بشكل أفضل، وتعزيز التنقل بناء على إدارة سليمة.
2. تجنب ومكافحة الهجرة غير النظامية، وإنهاء الإتجار بالبشر.
3. تحقيق الحد الأقصى من الآثار حول الهجرة وحرية التنقل.
4. تشجيع الحماية الدولية وتعزيز البعد الخارجي للجوء.

المصدر: المفوضية الأوروبية، (2011) <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52011DC0743&from=EN>

تعد شراكة التنقل بمنح دعم مالي وتقني من الاتحاد الأوروبي للبلدان الشريكة يطل مروحة واسعة من القضايا – من الوصول إلى التعليم، إجراءات تأشيرات الدخول، التعاون والمساعدة التنموية، إلى تعزيز الأطر القانونية حول الهجرة وتطبيقها. في المقابل، يُتوقع من البلدان الشريكة الالتزام بتنظيم الحدود وإعادة قبول المهاجرين المتواجدين بشكل غير قانوني في أوروبا، بينما يتلقون ضمانات بتسهيل حركة بعض المجموعات من الرعايا كنوع من التحفيز. في حين يخضع تنظيم هذا النوع من التأشيرات وإجراءات إعادة القبول لاتفاقيات قانونية ملزمة سبق أن وقّعها الاتحاد الأوروبي مع العديد من جيرانه في الجانب الشرقي.¹²

بالإضافة إلى ذلك، أُجريت مفاوضات حول عدد من اتفاقيات إعادة القبول لتشمل ليس فقط رعايا الدول الشريكة المتواجدين بشكل غير قانوني في الاتحاد الأوروبي – وهو ما يوافق عليه مبدئيًا جميع البلدان المغاربية – بل أيضًا رعايا دول العالم الثالث الذين دخلوا إلى أوروبا مباشرة عبر أراضيهم.¹³ هذا يتضمن المهاجرين غير النظاميين وأيضًا طالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي الذين تم رفض طلبات هجرتهم. تخشى البلدان المغاربية أيضًا أنه إذا تم اعتبارها 'دول ثالثة آمنة'، فإنها قد تصبح مكانًا لجميع طالبي اللجوء الذين يصلون إلى أوروبا عبر أراضيها، بصرف النظر على وضع ملفات هجرتهم.¹⁴ وبالتالي، تعد إعادة قبول غير المواطنين من أبرز النقاط الخلافية في مسألة المفاوضات حول اتفاقيات إعادة القبول.

ومع ذلك، أبرمت كل من المغرب وتونس على التوالي اتفاقيات التنقل مع الاتحاد الأوروبي في العام 2013 و2014، مع أنها لم تلتزم باتفاقيات إعادة القبول المنفصلة. أما الجزائر، فلم تبتد أي اهتمام بشأن تلك الشراكات، وفضلت الاكتفاء بتعاون محدود ومحدد حول الهجرة مع الاتحاد الأوروبي.¹⁵

يمكننا القول أن المغرب وتونس أبرمت تلك الشراكات بتردد ونتيجة الضغوطات السياسية والاقتصادية من قبل الاتحاد الأوروبي والمرتبطة بتوقيع اتفاقيات التعاون قبل ذلك بعام.¹⁶ ما يفسر إبرام هذه البلدان لشراكات التنقل هو، على العكس من الجزائر، أنهم يعتمدون سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا بشكل دائم على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء (أنظر المربع 2).¹⁷ يبقى الاتحاد الأوروبي ذا أهمية قصوى بالنسبة للمغرب وتونس لأنه شريكهما الأساسي في التبادل التجاري. ومن جهة أخرى، لا توجد بدائل في الوقت الحالي، على الرغم من المحاولات لفتح أسواق جديدة، خاصة في إفريقيا جنوبي الصحراء.

2.3 الركيزة 3: الآليات المختلطة

ضغطت سياسات التنمية في الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد لخدمة أجندة الهجرة في الاتحاد الأوروبي منذ التدفق الكبير للاجئين والمهاجرين في العام 2015، عندما عبر أكثر من مليون شخص يطلبون اللجوء حدود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في أقل من ثلاثة أشهر – وهو عدد غير مسبوق من الوافدين في تاريخ الاتحاد الأوروبي. خلقت الأزمة السياسية التي أعقبت ذلك والتي نتجت عن هؤلاء الوافدون ضرورة ملحة لطرح أجندة الهجرة وسرعت من عزم الاتحاد الأوروبي على تنفيذ مقاربات السياسة الحالية.

تجدد الزخم السياسي في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، عندما التقى رؤساء الدول والحكومات الإفريقية والأوروبية في فاليتا للاتفاق على مقاربة مشتركة لمعالجة الهجرة. ومع ذلك، فشلت هذه القمة في إيجاد نهج مشترك بشأن المسؤولية المشتركة تجاه اللاجئين والمهاجرين. في مواجهة الخلاف الداخلي حول آلية تقاسم المسؤولية في الاتحاد الأوروبي، أعاد القادة الأوروبيون صياغة أجندة التنقل العالمية القائمة مسبقاً كما قاموا بتوسيع نطاقها بواسطة سياسة جديدة واحدة (التعاون بشأن عمليات العودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج، وتوسيع نطاق تفعيله الفوري ليشمل البلدان الأفريقية). وبالنتيجة أسفرت المفاوضات عن خطة عمل فاليتا.¹⁸

بهدف دعم هذه الأجندة، أنشئت آلية تمويل جديدة للاتحاد الأوروبي: صندوق الائتماني الأوروبي الطارئ من أجل الاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والنازحين في إفريقيا (EUTF).¹⁹ تم تمويل صندوق الاتحاد الأوروبي التعاضدي بشكل كبير من احتياطات صندوق التنمية الاقتصادية لأفريقيا التابع للاتحاد الأوروبي (EDF)، والتي تم إعادتها إليه منذ عام 2016. بلغ إجمالي التحويل الأولي 3.8 مليار يورو، أي ما يقارب من 90٪ من إجمالي ميزانية الصندوق الائتماني الأوروبي. كما جمع الموارد المالية من الدول الأعضاء ومن مختلف العناصر الأخرى المدرجة في ميزانية الاتحاد الأوروبي لإنشاء آلية تمويل مرنة تركز على أولويات قمة فاليتا.

كان المغرب البلد الشمال إفريقي الوحيد الذي تلقى تمويلًا كبيرًا، تضمن ذلك سبعة مشاريع مجموع تكلفتها حوالي 175 مليون يورو. تركز هذه المشاريع على تعزيز قدرة الدولة على إدارة الهجرة - من إدارة الحدود إلى الحوكمة، وتحسين نظام اللجوء وحقوق المهاجرين.²⁰ في المقابل، حصلت تونس على مشروع واحد فقط بتكلفة 12.8 مليون يورو، والذي يركز على إدارة الهجرة.²¹ بالإضافة إلى ذلك، فإن المغرب هي الدولة الوحيدة في شمال إفريقيا - وواحدة من دولتين فقط - التي تلقت دعمًا مباشرًا للميزانية بشأن مراقبة الحدود من الصندوق الائتماني الطارئ للاتحاد الأوروبي، بما يعادل 101 مليون يورو إضافية. هناك أيضًا عدد كبير من المشاريع الإقليمية التابعة للصندوق التي تشمل بعض أو كل البلدان المغاربية، والتي تبلغ قيمتها الإجمالية أكثر من 100 مليون يورو.²²

في حين أنه لا يمكن التقليل من شأن حجم الصندوق التعاضدي الطارئ للاتحاد الأوروبي ومساهماته في بلدان معينة، إلا أن فهم تأثيراته بشكل أعمق مرتبط بسياق التأثير الاقتصادي العام لاتفاقيات الشراكة الأكبر والآليات الاقتصادية المعنية والتمويل (سنناقشه بشكل مفصل في القسم التالي).

3 إقتصادات الهجرة

الهجرة في معظم الأحوال هي ظاهرة مرتبطة بالاقتصاد ومتجذرة في بنى الاقتصادات السياسية للدول المرسل والمستقبل. ينطبق هذا بالتأكيد على حالة بعض الدول الأعضاء الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية التي تجمعها حدود مشتركة وتاريخ من الاستعمار وعدم تكافؤ عميق ومستمر لناحية القوة الاقتصادية.

تشابه المغرب وتونس من حيث الاقتصاد السياسي للهجرة. في كلا البلدين، كانت الهجرة تقليديًا وسيلة لتنظيم البطالة والبطالة الجزئية. في البلدين، أثرت اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بشكل ملحوظ على الاقتصاد، وبشكل أكبر على أنماط العمل، مما أثر بدوره على ديناميكيات الهجرة.

3.1 الهجرة كصمام أمان

يعود تاريخ الهجرة الحديثة من البلدان المغاربية إلى فترات ما بعد الاستعمار، عندما أدى الطلب المتزايد على العمالة في أوروبا بعد الحرب إلى سلسلة من اتفاقيات العمل الثنائية التي كانت غالبًا حول هجرة العمال ذوي المهارات المتدنية بين المغرب وتونس والجزائر، ودول أوروبية مثل فرنسا وإسبانيا وبلجيكا وهولندا وألمانيا، لدعم قطاعات التصنيع المتنامية في أوروبا. أدت هذه الاتفاقيات الرئيسية المبكرة إلى إنتاج شتات مغربي وتونسي وجزائري كبير في أوروبا. وفقًا للتقديرات الحالية، هناك 2.5 مليون مغربي في الشتات،²³ و 1.4 مليون تونسي مسجلين من قبل الحكومة التونسية على أنهم يقيمون في الخارج،²⁴ و 877 ألف جزائري يعيشون في الاتحاد الأوروبي.²⁵

تعتبر المغرب البلد الأكثر تأثرًا بين البلدان المغاربية لناحية تشكيل الشتات، حيث وجهوا رحلهم انطلاقًا من مناطق محددة. تحدرت المجموعات الأولى من المهاجرين من السكان المهمشين الذين ينتمون إلى الأقليات العرقية الأصلية الأمازيغية من الجنوب (سوس-ماسة دراعة) والشمال الشرقي (الريف/

الشرقي) من البلاد.²⁶ كانت هذه المناطق محرومة اقتصاديًا ومصدراً للتوتر السياسي المستمر، مما دفع العديد من المراقبين إلى الإشارة إلى أن الدولة المغربية دفعتهم بشكل صريح إلى الهجرة لتصنع "صمامًا أمنيًا" لتخفيف الضغط الاقتصادي والسياسي الذي كان يتفاقم بين سكانها.²⁷

في حين أن جزءًا كبيرًا من الهجرة المغربية النظامية يحدث من أجل لم الشمل أو يطل العمال ذوي المهارات العالية في قطاع الخدمات (مثل تكنولوجيا المعلومات والموارد المالية والهندسة)، إلا أن طبيعتها التي تركز على الشغل لا تزال قائمة بين المهاجرين الجدد. وفقًا للمسح الوطني للهجرة الدولية للمفوضية العليا للتخطيط 2018-2019،²⁸ فإن أكثر من نصف المهاجرين اليوم (53.3٪) هاجروا لأسباب اقتصادية، في المقام الأول للحصول على عمل وتحسين ظروف العمل (47.4٪). تشكل الأسباب الاقتصادية عاملاً أساسيًا للهجرة بين الرجال المغاربة (66.4٪)، وبنسبة أقل لدى النساء (26.7٪). ويحتل التعليم والتدريب ثاني أهم الأسباب الدافعة للهجرة لـ 23.4٪ من المهاجرين: 28.8٪ من النساء و 20.7٪ من الرجال. أما لم شمل الأسرة فيمثل ثالث أهم عامل للهجرة (19.9٪) - مع وجود فرق كبير بين النساء (41.4٪) والرجال (9.2٪).

شكلت الحوالات المالية التي يرسلها المهاجرون المغاربة إلى أوطانهم عنصرًا محوريًا في استقرار الاقتصاد الكلي في المغرب. وفقًا لتقرير البنك الدولي، تلقى المغرب في العام 2018، 7.4 مليار دولار من المغتربين، أي ما يعادل 6.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل هذه التحويلات ثاني أهم مصدر للعملة الأجنبية بعد قطاع السياحة.²⁹

بالتوازي مع الهجرة النظامية المستمرة، لا تزال مجموعات معظمها من فئة الشباب المغاربة من ذوي المهارات المحدودة تحاول إيجاد طريقها إلى أوروبا عبر القنوات غير النظامية. هذا وتوجد في المغرب أعلى معدلات البطالة بين فئة الشباب وأكبر تفاوتات اقتصادية واجتماعية في المنطقة.³⁰ وقد ارتفعت معدلات البطالة بين الشباب المغربي (15-24 سنة) بشكل متزايد في العقد الماضي، حيث ارتفعت إلى 22٪ في 2018،³¹ أي أكثر من ضعف معدل البطالة الإجمالي الذي حافظ على ثبات نسبي عند حوالي 9٪ خلال نفس الفترة الزمنية.³²

من الصعب تقييم حجم الهجرة غير النظامية هذه، لكن من المؤكد أنها تصل إلى عشرات الآلاف بشكل عام - خلال العام 2018، ضببطت السلطات الأوروبية 13.316 مغربيًا، كما شكل المغاربة 9٪ من إجمالي أعداد العبور غير النظامي، مما يضعهم في المرتبة الثانية بعد السوريين، وقد تم اكتشافهم غالبًا بوثائق مزورة.³³ في نفس العام، ضُبط أكثر من 21000 مغربي مقيم بشكل غير نظامي في الاتحاد الأوروبي.³⁴

كما أن تونس أيضًا لديها نسبة عالية من هجرة اليد العاملة، حيث لا يزال العديد من مواطنيها يسعى للعثور على عمل والهجرة إلى أوروبا عبر القنوات النظامية. وفقًا للبيانات التي جمعتها بعثة الاتحاد الأوروبي في تونس، تم إصدار أكثر من 186 ألف تأشيرة شغل للمواطنين التونسيين في العام 2018، وأكثر من 30 ألف تصريح إقامة في الاتحاد الأوروبي. أما الطريقة الرئيسية للحصول على الإقامة القانونية هي لم الشمل في الدرجة الأولى (49٪)، والتعليم والتوظيف في الدرجة الثانية (22٪) لكل منهما).

في معظم الأحيان، يستقطب أصحاب العمل الأوروبيين الشباب التونسي الذين أنهوا دراستهم، وتحديدًا في مجالات الطب والهندسة وتكنولوجيا المعلومات، بعد فترة وجيزة من تخرجهم، الأمر الذي انتقده مراقبي الهجرة المحليين والناشطين حيث اعتبروا أن دول الاتحاد الأوروبي، وخاصة فرنسا، تساهم في هجرة الأدمغة.³⁵ منذ العام 2015، وفر الشتات التونسي تدفقات مالية ثابتة نسبيًا من التحويلات تعادل ما يقل قليلاً عن ملياري دولار سنوياً (1.9 مليار دولار في 2018) أو 4.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي التونسي.

في الوقت نفسه، يواصل الشباب التونسي أيضًا المغادرة إلى أوروبا بشكل غير منظم، فيما يسمى بالحرقة - في إشارة إلى "حرق" الحدود والحرق الحرفي للوثائق الشخصية للحوال دون تحديد الهوية. في العام 2018، كانت تونس من بين الدول العشر الأولى لناحية الوافدين غير النظاميين إلى أوروبا، مع 4٪ من إجمالي عابرين الحدود غير النظاميين الذين تم رصددهم (حوالي 6000)،³⁶ كما شكلت الجنسية التونسية أكبر الجنسيات التي وصلت إلى إيطاليا في الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2019، بنسبة 28٪. لجميع الوافدين.³⁷ أظهر استطلاع تقييم العلاقات والمهارات الاجتماعية والعاطفية REACH لعام 2018 أن ضعف الأداء الاجتماعي والاقتصادي في تونس وارتفاع نسبة البطالة (بين الشباب) - التي تصل إلى 36.3٪،³⁸ مقارنة بمعدلات البطالة في البلاد البالغة 16٪³⁹ - والازمة

السياسية المرتقبة كانت العوامل البنوية الثلاثة الأهم التي دفعت بالمستجوبين إلى اتخاذ قرار مغادرة البلاد.⁴⁰

تشير هذه الأرقام إلى تجذر الأسباب الاقتصادية للهجرة المتجهة نحو الشمال من المغرب وتونس، وتحديدًا البطالة وغياب فرص الازدهار باعتبارها عوامل رئيسية للهجرة النظامية وغير النظامية من البلدين. كما يبدو أن بعض سياسات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية اتجاهاً المنطقة تساهم في تعميق هذه العوامل من خلال خلق جيوب من البطالة والحد من الأفاق الاقتصادية للسكان الهشين في هذه البلدان.

3.2 اتفاقيات التعاون والتأثيرات المترتبة عنها

أبرمت كل من المغرب وتونس اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ أكثر من 20 عامًا، وقد كان لهذه الاتفاقيات تأثيرات مختلفة ومثيرة للجدل لا تزال موضوع نقاش سياسي ساخن على ضفتي المتوسط. في كلا البلدين، ترافق تنفيذ الاتفاقيات مع استمرار ضعف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية - مع انخفاض نسبي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع معدلات البطالة (خاصة بين المتعلمين تعليمًا عاليًا)، انخفاض جودة الوظائف، وتزايد عدم المساواة (الجدول 1). كما أن الميزان التجاري لم يتحسن بشكل بنوي. في الواقع، شهدت العقود الأخيرة في كثير من الأحيان عجزًا تجاريًا متقلبًا ومتدهورًا بين البلدين والاتحاد الأوروبي، مما أثار انتقادات حول استفادة طرف واحد من فوائد تحرير التجارة.⁴¹

الجدول 1: لمحة عن المؤشرات الاقتصادية الأساسية في العلاقات التجارية بين تلك البلاد

معامل جيني لقياس اللامساواة ⁴²	البطالة (قمة الشباب)	البطالة (التعليم العالي)	البطالة (النساء، 2019)	إجمالي البطالة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)	
39.5 (2013)	3,238	30.3% (2003)	10%	9.3% (2016)	3.238	المغرب
27.6 (2011)	4,115	غير متاح	21.8%	13.6% (2017)	4.115	الجزائر
32.8 (2015)	3,448	30.2% (2013)	23.4%	15.1% (2019)	3.448	تونس

المصدر: البنك الدولي، المعلومات المتاحة. تستند جميع الأرقام إلى العام 2018 إلا إذا تم تحديد غير ذلك.

في نيسان/أبريل 2020، اعتبر التقييم المؤقت الذي أجراه الاتحاد الأوروبي أنه كان لهذه الاتفاقيات أثرًا عامًا إيجابيًا في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأنه "إسهامها العام في الفوائد الاقتصادية" يبدو بالنسبة للبلدان الشريكة أكثر منه بالنسبة للاتحاد الأوروبي.⁴³ كما اعتبرت الدراسة أن "المكاسب من حيث الرفاه والدخل" في جميع البلدان التي شملتها الدراسة يعود سببها إلى اتفاقيات الشراكة، مشيرة إلى أن المكاسب الأفضل كانت من نصيب المغرب وتونس - 0.5% و 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي، و 0.4% و 1.5% من الرفاه.

كما انتقد التقرير عدد من منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا، حيث شككوا في صحة منهجية التقرير واستقلالته وأهميته - فضلاً عن تحليله غير الشامل للعواقب الاجتماعية والاقتصادية لتلك الاتفاقيات.⁴⁴

من جهة أخرى، اعتبر معدو التقرير أن تأثير هذه الاتفاقيات على الصعيد الاجتماعي وعلى مستوى حقوق الإنسان لهذه الاتفاقيات لا يزال غير واضح تمامًا. وأقروا أيضًا بأن الاتفاقيات 'فاعلة نتيجة عمالة لا يستهان بها وإعادة توزيع لرأس المال ضمن بعض القطاعات'، الأمر الذي يتضح بشكل خاص في المغرب وتونس.

يُعد نشر التقييم اعترافًا بمدى التعقيد في اتفاقيات الشراكة تلك، لا سيما لناعية قدرتها على التأثير على القطاعات الإنتاجية بمجملها وكذلك على الخدمات. هذه هي تحديدًا الإشكالية التي حددها جزء من ناشطي

المجتمع المدني في تونس،⁴⁵ حيث شرحوا أن هذه الاتفاقيات هي أكثر من مجرد أدوات لانفتاح التبادل التجاري، بل هي في الواقع أدوات للتحويل الاقتصادي تحمل عواقب بعيدة المدى على البلدان التي وقعت عليها، بما في ذلك أسواق عملهم.⁴⁶ وعلى الرغم من ذلك، فقد تم تصميم الاتفاقيات والتفاوض بشأنها باعتبارها نموذجًا، على الرغم من الأفكار شديدة التجريد في مضمونها، ومن دون مراعاة مسبقة لكيفية تأثيرها على قطاعات إنتاجية معينة أو أسواق عمل في أي من بلدان المنطقة.⁴⁷

من المعروف أيضًا أن اتفاقيات الشراكة لا تعمل بمعزل عن المسارات الاقتصادية الداخلية، ومن ضمنها الإصلاحات القطاعية والتحديث والتبسيط التنظيمي والسياسات المالية أو الاجتماعية للحكومات.

بعد عقدين من إبرام اتفاقية الشراكة في المغرب، أنشئ نموذج للتنمية الاقتصادية يعتمد لتحقيق عائدات للدولة على قطاعي الزراعة وصيد الأسماك المنخفضي الربح والمتطلبين لكثافة في اليد العاملة، بالإضافة إلى بعض الصناعات المركزة على النفط الخام مثل الفوسفات، وصناعات تدر أرباح مرتفعة وتتطلب يد عاملة قليلة كالإنتاج الآلي للإلكترونيات الطيران أو قطع غيار السيارات.

أدى هذا النموذج إلى تحسين بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهد ارتفاعًا في العام 1998، وإن كان ضمن هامش واسع إلى حد ما من 1% إلى 7%. وفي هذا السياق، يحذر تقييم حديث أجراه مركز السياسات للجنوب الجديد أن هذا لا يعكس تزايد النمو المستدام الذي توقعه الكثيرون، بل يظهر أن الاتفاقية جلبت فوائد أخرى كبيرة للمغرب، مثل زيادة الصادرات وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض الأسعار وانضباط السياسة.⁴⁸ وقد تباطأ تأثير التقاطر إلى الأسفل بشكل أكبر حيث لا تساهم شركات ناجحة عديدة في إيرادات الدولة، بحكم انتماها إلى تكتلات معفاة من الضرائب أو تمتعها بوضع خارجي (أوفشور).

ومع ذلك فإن هذه الفوائد والمؤشرات لم تلبي حاجات مواطني المغرب بشكل كافٍ، كما أنها لم تنجح في جعل المغرب أقل اعتمادًا على الزراعة من أجل إيجاد فرص العمل،⁴⁹ وفشلت في التصدي للفقر المدقع واللامساواة. نظرًا للمعدلات المرتفعة لمعامل جيني لقياس اللامساواة، التي تكاد تبلغ 40، يعد المغرب من البلاد الأقل إنصافًا بين البلدان المغاربية. ومن جهة أخرى، لم تعكس هذه المؤشرات أي نمو وظيفي أو استخدام عادل للشباب المغربي – الذي يمثل فئة كبيرة من المهاجرين المغاربة غير النظاميين المتجهين إلى أوروبا.

يحدد تقرير البنك الدولي لعام 2017⁵⁰ ثلاثة تحديات رئيسية يخلقها نموذج التنمية المغربي، وتحديًا في سوق العمل:

- **غياب الدمج،** خاصة للشباب والنساء، حيث تنخفض بشكل خاص مشاركة الإناث في القوى العاملة. بالإضافة إلى ارتفاع معدل بطالة الشباب، لا سيما بين الشباب ذوي التعليم العالي، مما يشكل صعوبة بالغة لجهة دخولهم سوق العمل.
- **نمو بطيء في الوظائف.** لم يكن خلق فرص العمل كافيًا لاستيعاب من هم في سن العمل، حيث يتركز التوظيف الرسمي في الشركات الأقدم والأكبر، بينما تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل غالبية المنشآت، تحديات تعيق قدرتها على العمل والتوسع وتوفير فرص عمل نظامية.
- **تدني جودة الوظائف،** حيث يسيطر القطاع غير النظامي على سوق العمل. من جهة أخرى، شهدت العمالة غير الزراعية نموًا أكثر بطأً، أما العمالة في قطاع الخدمات فهي متركزة في الخدمات التي تتطلب مهارات منخفضة. كما أن الإنتاجية منخفضة والعمال لا يحظون بالحماية الكافية.

يُنظر إلى انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة وضعف التعليم العالي وعدم التوافق بين المهارات واحتياجات السوق على أنها أسباب لارتفاع معدل بطالة الشباب في المغرب، حيث يمثل التعليم تحديًا اجتماعيًا واقتصاديًا رئيسيًا. في العام 2014، كان ما يقارب ثلث السكان أميين. وفي حين ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس إلى 94.5% في العام 2014 بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و 12 عامًا، لا يزال مستوى التعليم متدنيًا. في العام 2015، بلغت نسبة المغاربة الراشدين (15 سنة وما فوق) الذين لم يحصلوا على تعليم رسمي 34.6%، بينما حصل 38.7% فقط على التعليم الابتدائي، و 14.6% على التعليم ثانوي و 8.6% على التعليم العالي.⁵¹ يبلغ متوسط مدة الدراسة في المغرب 4.4 سنوات،⁵² أي أقل بسنتين من متوسط الدراسة العربي (6.3) وأقل من أكثر من ثلاث سنوات من المتوسط العالمي.⁵³

المربع 2: الجزائر – الحالة غير النموذجية

بعد الكثير من الغزل الدبلوماسي والاقتصادي، أبرمت الجزائر اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في العام 2005، بيد أنها نجحت في التفاوض على تدابير تحمي قطاعها الإنتاجي بشكل أكبر من تلك المطبقة في المغرب أو تونس.

افتُتحت هذه العلاقة الاقتصادية الجديدة عبر إلغاء الاتحاد الأوروبي الرسوم الجمركية على معظم الصادرات الجزائرية، والسماح للجزائر بالاحتفاظ برسومها الجمركية المؤقتة. هدفت الجزائر إلى حماية صناعاتها الوطنية لفترة التخلص التدريجي التي كان ينبغي أن تنتهي في العام 2017 ولكنها مُدّدت حتى العام 2020.

من المفترض، وفقاً لمتطلبات اتفاقية الشراكة أن تقدم الجزائر خطة عمل تحدد من خلالها كيف تحرير أسواق البلاد، لكن، حتى الآن لم تتحقق الخطة ولا أي تحرير فعلي واسع النطاق. وبما أن دعم الاتحاد الأوروبي مشروط إلى حد كبير بالتحرير السياسي والاقتصادي، تلقت الجزائر القليل من المساعدة المالية من الاتحاد الأوروبي مقارنة بجيرانها في البلدان المغاربية الأخرى، حيث بلغ المتوسط السنوي 61.4 مليون يورو، مقارنة بـ 698.5 مليون يورو للمغرب و 454.8 مليون يورو لتونس.⁵⁴

وبالرغم من ذلك، فإن بنية الاقتصاد الجزائري تجعله أقل عرضة للتكيف المباشر. فالجزائر تملك أكبر نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة واحتياطيات عالية من العملات الأجنبية وفائض مالي وأكبر حجم للصادرات إلى الاتحاد الأوروبي – بالإضافة إلى ميزان تجاري إيجابي.

الأسباب الرئيسية لهذه المؤشرات الخارجية هي احتياطيات النفط والغاز في الجزائر، والتي تعد المصدر الرئيسي لإيرادات البلاد والمنتج الرئيسي للتصدير. بالنسبة للجزائر، كما هو الحال مع أي اقتصاد قائم على النفط والغاز، فإن هذا بمثابة سيف ذو حدين لأنه يجعل الجزائر تعتمد بشكل كبير على أسعار النفط والغاز العالمية التي تتعرض لتقلبات كبيرة بمرور الوقت - كما حصل مرة جديدة في الربيعين الأولين من العام 2020، عندما تسببت جائحة كوفيد-19 في أحد أكبر التراجعات في تاريخ أسواق النفط العالمية. ولكن، في الوقت نفسه - في جميع الأحوال - تمكن من الحفاظ على النموذج الاقتصادي الجزائري الذي سبق الاتفاق، والذي يعتمد بشكل كبير على الدعم الحكومي للطاقة والزراعة، فضلاً عن درجة أعلى بكثير من تنظيم الدولة للصناعات والخدمات الإنتاجية.

في تونس، كان من الصعب قياس الفوائد الاقتصادية المذكورة في التقييم المرحلي على نطاق واسع من المواطنين. خلال السنوات السبع الماضية، بلغ هامش نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 1٪ و 3٪⁵⁵ وفي العام 2015 بلغت نسبة الفقر 15٪ من السكان،⁵⁶ مقارنة بأقل من 5٪ في المغرب. كما بلغت نسبة البطالة 15٪، وأكثر من ضعف ذلك بين فئة الشباب، حيث بلغت هذه النسبة 36.3٪.

لكم من الواضح أن الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد التونسي هي أزمة بنيوية، ومرتسخة ضمن مجموعة معقدة من السياسات المالية، عجز القطاعات المنتجة، وتحديات الحوكمة. وفي هذا الإطار، ركزت التحليلات الأخيرة للعقبات الرئيسية للتنمية الاقتصادية في تونس على عدة عناصر رئيسية:

- الاستحواذ والسيطرة النخبوية على قطاعات إنتاجية معينة من قبل أفراد وشركات متصلين ولديهم إمكانيات الوصول، حيث نددت تحليلات اقتصادية⁵⁷ وازنة بشكل علني بالمحسوبيات المعتمدة من قبل الحكومات التونسية المتعاقبة.⁵⁸

- أنظمة العمل التي تعزز انعدام الأمن الوظيفي من خلال الحفاظ على الانقسام بين شروط الصرف الصارمة للعقود المفتوحة و "مرونة" العقود محددة المدة، مما يدفع الناس إلى العمل غير النظام ويحرمهم الأمن الوظيفي.

- النظم المالية التي ترسخ وتفاقم بنيويًا التفاوتات الاجتماعية والديموغرافية والإقليمية.⁵⁹

- سياسة زراعية غير فعالة وغير منصفة تبعد الإنتاج عن المحاصيل التي تستلزم كثافة عمالية في المناطق الداخلية وتحولها نحو نحو المناطق الساحلية، مساهمة بذلك بارتفاع معدلات البطالة وتفاقم حدة التفاوتات الإقليمية.⁶⁰

على الرغم من التوافق الغالب على تحليل الصعوبات الاقتصادية في تونس، تتباين الحلول المقترحة على نطاق واسع – وتتراوح من الدعوات من قبل منظمات المجتمع المدني المحلي والدولي، بما في ذلك منظمة أوكسفام، لخلق توزيع أكثر إنصافاً لكل من الإيرادات والفرص، إلى الإصرار على استمرارها

وتعميق مسارات التحرير. إتبع الاتحاد الأوروبي حتى الآن المسار الأخير، وهو خيار يجسده تقرير البنك الدولي للعام 2014⁶¹ الذي يعتبر بأن إيجاد حل لسيطرة النخبة على التحرير ما هو إلا مزيد من التحرير.

بالمقارنة مع اتفاقيات الشراكة مع جيران الاتحاد الأوروبي في الضفة الشرقية، تفتقر اتفاقيات الشراكة مع المغرب وتونس إلى عنصر أساسي واحد من أجل تحرير التجارة الفعال، وهو يتمتع بإمكانيات هائلة وموثقة للاحية تحسين نتائج التنمية لاتفاقيات التبادل التجاري الحر. هذا العنصر هو تحرير الخدمات من خلال السماح بالحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين،⁶² أو بعبارة أخرى، التحرير البنوي للهجرة الاقتصادية.⁶³

3.3 عدم الاتساق في صناعة السياسات الأوروبية

بات تجاهل تدابير تحرير الهجرة الاقتصادية في اتفاقيات الشراكة جلياً بشكل متزايد خلال السنوات الخمس الماضية، حيث بدأ الاتحاد الأوروبي بالتفاوض بجدية على الجيل التالي من اتفاقيات التبادل الحر مع كل من المغرب وتونس. وقد أجريت مفاوضات اتفاقية التبادل الحر المعمق والشامل بشكل سري، في الغالب في اجتماعات تقنية مغلقة. في الوقت الذي ظلت فيه مفاوضات المغرب خارج نطاق النقاش العام، استطاع التدخل العلني والنقدي لأجزاء من المجتمع المدني في تونس إبراز بعض مواضع التأثير الاجتماعي المرتقي لهذه الاتفاقيات ووضعها في المجال العام.⁶⁴

مع تسارع وتيرة المفاوضات، أدى الدور السياسي البارز لسياسات الهجرة من العام 2015 إلى تعقيد المجال السياساتي بشكل متزايد. تشير المراجعة المكتبية والمقابلات التي أجريت لهذه الدراسة إلى أن مجموعتي السياسات تجاه المنطقة تفتقران إلى الاتساق والانسجام الداخليين، مما قد يؤدي إلى عواقب بعيدة المدى. حالات عدم الاتساق هذه هي:

- تساهم سياسات للاتحاد الأوروبي الاقتصادية في خلق حوافز للهجرة. ف نماذج التحرير المطبقة فعلياً وتلك المطروحة حالياً تؤدي إلى فقدان الوظائف في القطاعات التي توفر معظم فرص العمل للغالبية الأقل مهارة من القوى العاملة في تلك البلدان – من دون إحداث تحول بنوي في الاقتصادات حتى تتمكن من تعويض هذه الخسارة عن طريق خلق أنواع أخرى من الوظائف. ومن المرجح أن يستمر هذا التوجه إذا تم التوقيع على اتفاقيات التبادل الحر المعمق والشامل.
- تعيق سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي التنمية الاقتصادية عبر منع تحرير التبادل التجاري في الخدمات من خلال الحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين. لا تتوحي مناقشات اتفاقيات التبادل الحر الشامل والمعمق زيادة التحرير في هذا المجال، بل تريد مزيداً من حرية حركة السلع ورأس المال، مما يحد من الناحية البنوية من فوائد التحرير الاقتصادية لبلدان المنطقة.

3.3.1 مساهمة السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في خلق حوافز تشجع على الهجرة

أُضح في وقت مبكر من تنفيذ اتفاقيات الشراكة أن كلفة تحرير التبادل التجاري ستعكس على نزوح رأس المال والعمل.⁶⁵ في المغرب، شهدت بعض القطاعات نمواً، من ضمنها قطاعي السيارات والطيران، خالقة بذلك عشرات الآلاف من فرص العمل، وإن كان ذلك بفضل الدعم الحكومي السخي (مناطق التبادل التجاري الحر، والمجمعات الصناعية، والإعفاءات الضريبية، وما إلى ذلك). ومع ذلك، فإن مساهمة القيمة المضافة والتأثيرات غير المباشرة لهذه القطاعات لا تزال تطرح تساؤلات عدة، لا سيما بعد تراجع قطاعات مهمة أخرى مثل النسيج والصلب متسببة بخسائر هائلة في مواطن الشغل.

في العام 2019، عُوّضت الخسارة الهائلة التي طالت الوظائف في القطاع الزراعي نتيجة الجفاف من خلال مكاسب في المناطق الحضرية - تم الاستغناء عن 85000 وظيفة في الريف، بينما أنشئ 250.000 في المراكز الحضرية.⁶⁶ لكن هذه الخسائر والمكاسب أثرت على مجموعات سكانية مختلفة لا تملك القدرة على تغيير نوع عملها. يؤثر فقدان الوظائف في الزراعة في الغالب على الأشخاص الأكثر هشاشة، لذا فإن مؤشر الاقتصاد الكلي للوظائف المكتسبة للعام 2019 يخفي فجوة عميقة من عدم المساواة. كما أنه يخلق حوافز تشجع الأشخاص على الهجرة من المناطق الزراعية المتدهورة اقتصادياً، والتي تعتبر الأكثر تضرراً نتيجة الجفاف وفقدان الدخل.

بطبيعة الحال، ليست قضايا بطالة الشباب في المغرب صنيعة اتفاقيات التبادل التجاري وحده، حيث "لا يمكن لأي اتفاقية تجارية أن تكون بديلاً عن برنامج هادف للإصلاح المحلي".⁶⁷ لكن، في الوقت نفسه، كان حجم وطبيعة تأثير هذه الاتفاقية كافيين لحث الاتحاد الأوروبي على إجراء تقييم لأثر الاستدامة لاتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمّق التي يجري التفاوض بشأنها حالياً.

تظهر نتائج النمذجة الحسابية في التقييم مكاسب في الوظائف التي تتطلب مهارات عالية في عدد قليل من القطاعات فقط (المعدات 7٪، الخضار والفاكهة 4٪)، وخسائر بنيوية في الوظائف عالية المهارات تتراوح بين 0.1٪ و 3.1٪. عبر جميع القطاعات الأخرى.⁶⁸ تتضح تداعيات ذلك في فقدان الوظائف التي تتطلب مهارات أقل، بما في ذلك خسارة 2.6٪ في قطاع الحبوب والمحاصيل الذي يوظف نسبة كبيرة من السكان الأكثر هشاشة اقتصادياً في المغرب. يسلط التقييم الضوء أيضاً على الخسائر المحتملة في بعض قطاعات التصنيع المهمة مثل الجلود، وأيضاً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من خدمات الأعمال التي توظف عادة أعداداً كبيرة نسبياً من العمال ذوي المهارات العالية. من المحتمل أن يواجه هذا القطاع انخفاضاً بنسبة 2.3٪ من العمال ذوي المهارات العالية.⁶⁹ مع العلم أن هذه النمذجة لم توضع حتى الآن، يمكننا الاستنتاج بناءً على الديناميكيات السابقة واستناداً إلى دوافع الهجرة، أن فقدان الوظائف التراكمي في القطاعات التي توظف أعداداً كبيرة من الشباب المغربي سيؤدي أو يعزز العوامل الدافعة للهجرة إلى الاتحاد الأوروبي.

تماماً كما حصل في المغرب، تدفعنا المؤشرات للاعتقاد بأن تكاليف التوقيع على اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمّق ستكون باهظة جداً بالنسبة لتونس. ومع أن دراسة الأثر التي أعدتها المفوضية الأوروبية تزعم أن تونس قد تشهد نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7٪ كنتيجة لاتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمّق، تحذر دراسة أخرى أجريت بتكليف من وزارة الخارجية الألمانية من انكماش طفيف في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.5٪.⁷⁰ ولكن تظهر أيضاً الدراسة الأكثر تفصيلاً، التي أجريت بتكليف من المفوضية الأوروبية، معتمدة أنماط النمذجة الحسابية المطبقة في دراسة الأثر التي أجريت في المغرب،⁷¹ عواقب وخيمة على تونس لנاحية نزوح رأس المال والعمل، يتضمن ذلك:

- خسارة ثابتة للوظائف التي تتطلب مهارات متدنية في القطاعات التي توظف أعداداً كبيرة من التونسيين ذوي المهارات المتدنية، وخاصة النساء التونسيات، مثل النسيج والملابس والسلع الجلدية (-18.5٪ ، -6.4٪ و -15.4٪ على التوالي).
- فقدان الوظائف التي تتطلب كفاءات عالية في قطاعي المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (-4.4٪ و -3.8٪ على التوالي). مع العلم أن هذه الوظائف تولد 10٪ من الناتج الإجمالي الوطني.
- مكاسب محتملة تبلغ حوالي 4.4٪ في قطاع الزيوت النباتية، وهو قطاع تبلغ قيمته حوالي 8٪ من القيمة المضافة الوطنية.⁷²

هناك مخاوف من أن اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمّق، التي ستقلل بشكل ملحوظ من تكاليف التجارة لبعض القطاعات، قد تزيد في الوقت نفسه من تآكل القدرة التنافسية لقطاعي النسيج والملابس في تونس، والتي تمثل قطاعات وفرت تقليدياً الكثير من الوظائف للمرأة التونسية، مدخلة بذلك دخلاً إضافياً للأسرة، ومحصة إياها ضد الفقر. يتوقع التقييم الذي أجرته المفوضية الأوروبية خسائر كبيرة في الوظائف في هذين القطاعين: وهم على التوالي -6.9٪ و -18.8٪ للوظائف التي تتطلب مهارات عالية، و -6.4٪ و -8.5٪ للوظائف منخفضة المهارات.

ويشير التقرير كذلك إلى أن "عدد العمال الأكثر مهارة والأقل مهارة على حد سواء سينخفض في القطاعين، حيث سينزح العمال إلى قطاعات أخرى تنمو فيها الأجور بشكل أسرع - بشكل أساسي في الزيوت النباتية وقطاعات المعدات الأخرى".⁷³ يعكس هذا التعميم روح مفاوضات اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمّق عبر المنطقة. ففي حين أن مثل هذا التحول في الوظائف قد يكون إيجابياً على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أنه من حيث التجارب المعيشية، قد يعرض الأسر إلى مزيد من الفقر، خاصة أن عمال النسيج السابقون قد لا يقيمون في مناطق ملائمة وقد يحرمون من فرص البحث عن وظائف في القطاعات التي تشهد نمواً مستقبلياً.

بالنسبة لتونس، من المتوقع أن تتسبب اتفاقية التبادل الحر المعمّق والشامل في تنقل ما يقارب 11٪ من العمال الأقل مهارة و 8٪ من العمال الأكثر مهارة عبر القطاعات على المدى الطويل. كما أن التقديرات القصيرة المدى تعكس نتائج مشابهة. تخفي هذه الأرقام الحقيقة المؤلمة المتمثلة في زيادة الفقر، حيث لن يتمكن العديد من العمال من تغيير قطاعات عملهم على المديين القصير والطويل.

كما ناقشنا سابقاً، يُنظر إلى فقدان الوظائف على أنه أحد العوامل الرئيسية الدافعة للهجرة النظامية وغير النظامية للشباب المغاربة والتونسيين إلى أوروبا، بغض النظر عن المؤهلات.

3.3.2. سياسات الاتحاد الأوروبي للهجرة تعرقل النمو الاقتصادي.

يشكل تحرير الخدمات عقبة أساسية في مفاوضات اتفاقيات التبادل الحر الشامل والمعمق. حيث أظهر الاتحاد الأوروبي حتى الوقت الحالي ميلاً شديداً لتضييق نطاق الحركة المؤقتة للأشخاص لتشمل فقط النخب الإدارية والمهنيين والخبراء الفنيين وفئة محدودة من مقدمي خدمات التعاقد، مثل العمال الموسميين في الزراعة. وبهذه الطريقة، يتحكم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بعمال الخدمات الأجانب ذوي المهارات المتدنية، ويحد من دخولهم وكذلك الوظائف منخفضة القيمة في القطاعات المربحة نسبياً مثل قطاعات النقل أو البناء التي يهيمن عليها الذكور، أو القطاعات التي يهيمن عليها النساء بشكل أكبر والتي تعاني من نقص في الموظفين، مثل قطاع الرعاية.

تعتبر هذه المسألة واحدة من الأنماط الأربعة لتقديم الخدمات - النمط 4 -⁷⁴ من الاتفاقيات العامة لتجارة الخدمات (GATS)، التي تشكل الأساس لجميع اتفاقيات التبادل الحر. من حيث المبدأ، يُنظر إلى النمط 4 للتحرير باعتباره مؤقتاً؛ مثلاً، تستقدم شركة إنشاءات تونسية أو مغربية موظفين من مواطنيها - السائقين وعمال البناء، إلخ - للقيام بالعمل، وتقدم لهم رواتب تتماشى مع الرواتب الوطنية أكثر من رواتب الاتحاد الأوروبي، مما يمنح هذه الشركات ميزة تنافسية. وبالتالي، بشكل تنقل الأشخاص هذا عبر الحدود لتقديم الخدمات إمكانية مصدرًا هاماً للدخل للبلدان الشريكة، وتحديدًا للمجتمعات الأكثر هشاشة اقتصادياً - مما قد يزيل حوافز الهجرة غير النظامية. بالإضافة إلى ذلك، تجد العديد من الدراسات حول تأثير النموذج 4 للتحرير مكاسب إيجابية لكل من البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، والتي تنشأ من حركة العمال محدودتي المهارات بدلاً من العمال ذوي المهارات.⁷⁵

في حالة كل من المغرب وتونس، لم يُحرز أي تقدم على هذا الصعيد، مما حد من تحرير الخدمات، وبالنتيجة قوّض تأثير اتفاقيات التبادل الحالية والمستحدثة. يتمسك الاتحاد الأوروبي بتحرير الخدمات داخل المغرب وتونس كأمر واقع، وفي الوقت نفسه يستثني الحركة المؤقتة للعمالة من هذه البلدان - نموذجاً أساسياً لتبادل الخدمات - من المفاوضات.

كما شددت الجهات المتحاورّة في العاصمة تونس على أن عدم إحراز تقدم في هذه المسألة يشكل انزعاجاً وإهانة كبرى. وفي السياق نفسه، وصف الكثيرون موقف الاتحاد الأوروبي الذي يقضي بعدم السماح للتونسيين بتزويد الخدمات في أوروبا بأسعار تنافسية بأنه "غير منطقي" أو "غير عادل" أو حتى "منافق"، خاصة إذا كان يتوقع انفتاح قطاع الخدمات التونسي على الشركات الأوروبية، مثلاً قطاع الرقابة الحسابية العالمية أو الشركات القانونية وشركات المقاولات، من دون أي معاملة بالمثل.⁷⁶

نتيجة انعدام التكافؤ هذا، تزايدت معارضة أوساط المجتمع المدني التونسي⁷⁷ والمحليين الاقتصاديين المستقلين حيال زيادة التحرير الاقتصادي كذلك التي تطرحها اتفاقية التبادل الحر المعقّ والشامل، كما أنهم أكدوا على أن تحرير كهذا سيكلف تونس أكثر من حيث تباطؤ النشاط الاقتصادي والوظائف - بالتالي، ستخلق أيضاً حوافز إضافية للهجرة، مفاقمة بذلك التوترات السياسية داخلياً ومع الاتحاد الأوروبي.

دفعت هذه المعارضة الحكومة التونسية إلى السعي لإيجاد رابط بين المفاوضات الجارية حول اتفاقية تسهيل التأشيرة والمفاوضات حول اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق، بحجة أن حرية حركة السلع والخدمات تتطلب أيضاً قدرًا أكبر من حرية التنقل للأشخاص.⁷⁸ ومع ذلك، اعتبر الاتحاد الأوروبي أن المناخ السياسي في الدول الأعضاء لا يسمح بمثل هذه التنازلات. أدت المخاوف المتزايدة بشأن عواقب توقيع الاتفاقية، والسبب السياسي العام بسبب جائحة كوفيد-19 إلى تعطيل مفاوضات اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق.

النهج التقييدي للنمط 4 ليس أمراً مستجداً، بل يعزز الاتحاد الأوروبي انطلاقاً من نفس المخاوف السياسية بشأن زيادة الهجرة التي تغذي شركات التنقل وخطة فاليّا - وهي تضع منطق إدارة الهجرة في قلب أداة شراكتها الاقتصادية الرئيسية، خالقة بذلك عدم اتساق بنيوي.⁷⁹

يبدو أن إمكانيات معالجة عدم الاتساق هذا ضعيفة للغاية. وقد أكد مؤخراً دبلوماسي رفيع المستوى من الاتحاد الأوروبي في أثناء مناقشة حالة مغربية محددة، خلال عرض موجز عن السياسات، أن أجندة شراكة التنقل في الاتحاد الأوروبي ستستمر على الأرجح في التأثير على المحادثات حول تحرير التبادل

في الخدمات، 'حيث ستكون مبادلة الشيء بالشيء، كما هو متوقع، تسهيل الاتحاد الأوروبي للهجرة القانونية لرجال الأعمال والطلاب والعمال الشباب، مثلاً، في مقابل زيادة المغرب لتكثيف التعاون بشأن مكافحة الهجرة غير النظامية، بما في ذلك عند العودة والسماح بالعودة'.⁸⁰

ويتابع الدبلوماسي مقترحاً الاستفادة من هذا المحادثات لكسر الجمود حيال 'إحجام المغرب، مثله مثل باقي دول الجوار الجنوبي، عن إعادة قبول مواطني الدول الثالثة'.⁸¹

3.4 سدّ الثغرات

يُظهر التحليل أعلاه التأثير العميق للتفاعلات المعقّدة وغير المتسقة أيضاً بين سياسات الهجرة والسياسات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي - حيث تخلق اتفاقيات التبادل الحر حوافز للهجرة، والتي تُعالج فيما بعد من خلال اشتراط مزيد من تحرير التجارة والتعاون الاقتصادي كجزء من مطالبة الاتحاد الأوروبي بمزيد من إجراءات تنظيم الهجرة.

حاول الاتحاد الأوروبي معالجة بعض هذه الآثار البنوية عبر توجيه دعم كبير بواسطة آليات تنمية مختلفة ومشروطة بالإدارة الفعالة للهجرة. في حزيران/ يونيو 2017، أطلقت خطة الاستثمار الخارجي للاتحاد الأوروبي (4.1 مليار يورو) في المغرب. تهدف الخطة إلى تعزيز النمو الشامل وخلق فرص العمل والتنمية المستدامة، من أجل معالجة بعض الأسباب الجذرية للهجرة المغاربة غير النظامية.⁸²

أعلن أنه سوف يتم إطلاق صندوق الاتحاد الأوروبي التعاضدي الطارئ (حوالي 175 مليون يورو للمغرب و 15 مليون يورو لتونس)، واتفاقية شراكة الهجرة (107 مليون يورو بين عامي 2014 و 2021)، ومبلغ 55 مليون يورو إضافي سيمنح في العام 2019 لمساعدة المغرب وتونس على تأمين أمن حدودهما. لكن، في الواقع لم يكن هناك موافقة وتعاقد إلا فيما يشمل نسبة قليلة من تلك الأموال. بالإضافة إلى ذلك، كما ناقشنا سابقاً، قرر الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ ديسمبر 2018 تكثيف دعمه للمغرب في مكافحته ضد الهجرة غير النظامية بتمويل قدره 148 مليون يورو، استثمر الجزء الأكبر منه في أمن الحدود.

ولكن لا يمكن لأي من هذه الجهود أن تصلح الآثار البنوية لاتفاقيات التبادل الحر على اقتصادات هذه البلدان وعواقبها بعيدة المدى على الأشخاص الذين وقعوا في الجانب الخطأ من التحولات الاقتصادية اللاحقة. تبدو الطبيعة الخاصة لهذا "التعاون الإنمائي" بشكل متزايد وكأنها محاولة لسد الفجوة في الهيكل بمنح صغيرة، بينما تحافظ سياسات تحرير التجارة جنباً إلى جنب مع التباطؤ الاقتصادي العام والتحديات الداخلية للبلدين على طوفان السخط الاجتماعي.

4 خلاصات وتوصيات

من الواضح أنه ينبغي على كافة الجهات المعنية - الاتحاد الأوروبي والمغرب وتونس - بذل الكثير من الجهود لمعالجة أوجه عدم الاتساق وضمان تناسق سياسات الهجرة والاقتصاد المستقبلية، وتوافقها مع حقوق الإنسان، والعمل من أجل مصلحة جميع المواطنين، من ضمنهم الأشخاص الأكثر هشاشة.

صحيح أن التنمية الاقتصادية للبلدين تشكل قيمة في حد ذاتها، لكن توجد أدلة متينة على أن نموذج التنمية الاقتصادية الخاص بهما، على الأقل في المغرب وتونس، المدعوم أو حتى المطلوب من قبل الاتحاد الأوروبي كشرط للمساعدة الاقتصادية أو استمرار التعاون الاقتصادي - يخلق تأثيرات عكسية. بغض النظر عن مؤشرات الاقتصاد الكلي ومتوسط معدلات الرفاه، فإن هذا النموذج له تداعيات ضارة بالنسبة لأعداد هائلة من الأشخاص الأكثر هشاشة في هذه البلدان، وخاصة فئتي الشباب والنساء، حيث تتأثر سبل معيشتهم نتيجة التغيرات في قطاعات الاقتصاد المختلفة. تساهم هذه التطورات في تعريض مجموعات معينة إلى مزيد من الفقر وتعميق اللامساواة، كما أنها تفاقم العوامل التي تدفع بالمضطربين إلى الهجرة نحو الاتحاد الأوروبي.

على صعيد آخر، يدعم الاتحاد الأوروبي نموذج التنمية الاقتصادية الذي يخلق حوافز للهجرة، من خلال السياسات التي قد تخلق بطالة واسعة النطاق في بعض القطاعات، وتساهم في تعزيز قطاع العمل غير النظامي وقلة التوظيف التي تسهم في تزايد الطابع غير المنظم للعمل والبطالة الجزئية في جميع مرافق الاقتصاد. ومن ناحية أخرى، يكبح هذا النموذج الهجرة من خلال توريق القروض (إبدال القروض بسندات قابلة للتداول) والتدخلات الاقتصادية على أساس مخصص، مثل مشاريع خلق فرص العمل الصغيرة الممولة من الصندوق الإنمائي الأوروبي الطارئ.

يستلزم تحقيق المكاسب للبلدان المتضررة والاستقرار الاقتصادي الأشمل للمنطقة معالجة عدم الاتساق هذا على المستويين الوطني والإقليمي، وتشجيع البلدان على إنشاء نماذج تنمية اقتصادية تعمل لصالح الناس، من خلال معالجة القضايا مثل اللامساواة البنيوية وبطالة الشباب.

قد تتضمن الحلول الملموسة لهذه التحديات معالجة التأثير البنيوي لتتنقل الوظائف هذا على مجموعات سكانية معينة، مثل الشباب في القطاع الزراعي أو النساء في صناعات النسيج أو الجلود في كلا البلدين، من خلال إدراج برامج أوسع نطاقاً من الدعم المتعدد السنوات كجزء من أي اتفاقية تبادل حر شامل ومعمق في المستقبل. الحل الآخر هو أن يُدرج الاتحاد الأوروبي النمط 4 لتحرير الخدمات من خلال حركة الأشخاص في اتفاقيات التبادل الحر الشامل والمعمق المستقبلية. وفي حين أننا نعرف ماهية فوائد الاتحاد الأوروبي المتأثية عن السماح بزيادة تنقل المهنيين والعاملين في قطاعات الخدمات بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاستشارات والتمويل والنقل والبناء، ولكن نعتبر أيضاً أن هناك فوائد أخرى في القطاعات التي تركز على العمالة النسائية مثل الرعاية. وهذا يعني أيضاً تسهيل الإقامة المؤقتة لهؤلاء العمال في أوروبا لأسباب تتعلق بالعمل.

توصيات

لحكومات بلدان شمال إفريقيا

- إجراء دراسات أثر لاتفاقيات التبادل الحر الشامل والمعمق تأخذ قضايا الجندر بعين الاعتبار، وتركز بشكل خاص على القطاعات التي توظف العدد الأكبر من السكان المهمشين (الزراعة، فروع محددة من الصناعات، إلخ).
- تنظيم مشاورات وطنية أوسع، تشمل كافة الجهات المعنية (كالنقابات العمالية، ممثلين عن القطاعات المتأثرة، خبراء في الجندر، واقتصاديين مستقلين) من أجل صياغة وتقديم تعديلات عملية في سياسات الاتفاقيات بشكل يحول دون خسائر فادحة في التوظيف في القطاعات الأكثر تضرراً.
- طلب دعم بنوي لتأمين مسارات إعادة تأهيل واقعية أو مصادر معيشية بديلة للفئات الأكثر تعرضاً لخسارة عملهم.
- طلب دعم بنوي يهدف إلى تعزيز وتحسين إمكانيات الخدمات العامة في قطاعي الصحة والتعليم.
- الإصرار على أن تتضمن اتفاقيات التجارة الشاملة والمعمقة النمط الرابع لتحرير الخدمات وفق اتفاقية التجارة في الخدمات ومراجعة إدراج الاتحاد الأوروبي لأولويات إدارة الهجرة في هذه الاتفاقيات.
- معالجة تفاقم اللامساواة الاجتماعية والتأكد من أن السياسات الاقتصادية تسمح لبنود اتفاقيات التبادل الحر الشامل والمعمق بالمساهمة الجدية في تقليص اللامساواة.

لمؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء

- تحليل عدم الاتساق في السياسات على مستوى البلد والمنطقة ومعالجة الثغرات من خلال إصلاحات مصممة خصيصاً لسياسات الاقتصاد والهجرة.
- إدراج تقييمات حول الآثار المحتملة ل لاتفاقيات التبادل الحر الشامل والمعمق على الفئات الهشة في البلدان الشريكة - خاصة فئتي الشباب والنساء- وتقديم حلول تحدّ من تلك الآثار.
- استثناء القطاع الزراعي من اتفاقيات التبادل الحر الشامل والمعمق نظراً للضرر الكبير الذي قد ينعكس انعداماً في فرص العمل في هذا القطاع، وبالتالي على الأمن الغذائي.⁸³
- توفير دعم بنوي لتأمين مسارات إعادة التأهيل أو مصادر معيشية بديلة للفئات الأكثر تعرضاً لخسارة عملهم.
- العمل مع البلدان الشريكة لتأمين دعم بنوي يعصب على تعزيز وتحسين قطاعي الصحة والتعليم.
- الإصرار على أن تتضمن اتفاقيات التبادل الحر الشامل والمعمق النمط الرابع لتحرير الخدمات وفق اتفاقية التجارة في الخدمات ومراجعة إدراج الاتحاد الأوروبي لأولويات إدارة الهجرة في هذه الاتفاقيات.

ملاحظات

¹ المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES). (2018). المفاوضات الجارية بين تونس والاتحاد الأوروبي: تحرير التبادل دون تبادلات الحريات، استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020 عبر الرابط <https://ftdes.net/eu-tunisia-negotiations-free-trade-without-trading-freedoms>

² الاتحاد الأوروبي (EU)، (تاريخ غير محدد). سياسات الجوار الأوروبية. استُخرج بتاريخ 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط <https://www.euneighbours.eu/en/policy>؛ والبرلمان الأوروبي. (تاريخ غير محدد)، سياسات الجوار الأوروبية. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط <https://www.europarl.europa.eu/factsheets/en/sheet/170/the-european-neighbourhood-policy>

³ المفوضية الأوروبية (EC) - الهجرة والشؤون الداخلية. (تاريخ غير محدد). الأجندة الأوروبية حول الهجرة، وثائق تشريعية. استُخرج بتاريخ 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/european-agenda-migration/proposal-implementation-package_en

⁴ مصطلح تنظيم الحدود من الخارج يصف الجهود الرامية إلى توسيع رقابة الاتحاد الأوروبي الخارجية للحدود، بما يتجاوز حدودها الجغرافية. وهو يعني تحديدًا مساهمة دول الأصل والعبور في الحد من تدفق الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي

⁵ الجريدة الرسمية للجماعات الأوروبية. (1996). الاتفاقيات الأورو-متوسطة لإنشاء شراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء من جهة، ولمملكة المغربية من جهة أخرى. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/ALL/?uri=CELEX%3A22000A0318%2801%29> لجريدة الرسمية للجماعات الأوروبية. (1998). الاتفاقيات الأورو-متوسطة لإنشاء شراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء من جهة، والجمهورية التونسية من جهة أخرى. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=uriserv:OJ.L.1998.097.01.0002.01.ENG>

⁶ يجري تمويل سياسات الجوار الأوروبية عبر آلية الجوار الأوروبية المستحدثة بقيمة 15.4 مليار يورو للفترة 2020-2014. توفر الآلية الأوروبية للجوار الجزء الأكبر من تمويل الاتحاد الأوروبي إلى 16 دولة شريكة في سياسة الجوار الأوروبية، مع 80٪ من التمويل على أساس ثنائي، على مستوى الدولة، مما يرسخ طبيعة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وكل من البلدان المغربية. تعتبر الآلية الجوار الأوروبية إلى حد بعيد أكبر أداة مالية للاتحاد الأوروبي في المنطقة. لمزيد من المراجع حول الهجرة، انظر في الملحق II من: الاتحاد الأوروبي. (2014). المرسوم رقم 232/2014 للبرلمان الأوروبي وجلسة 11 آذار/مارس 2014 لإنشاء آلية الجوار الأوروبية. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط <https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2014:077:0027:0043:EN:PDF>

⁷ بالإضافة إلى ذلك، تمثل 18 دولة فقط في العالم أكثر من 1٪ من إجمالي التبادل التجاري للاتحاد الأوروبي - لذا فإن معظم الدول التي يجري بها الاتحاد الأوروبي تبادلًا تجاريًا تقع ضمن فئة 1٪ أو أقل. المفوضية الأوروبية. (2020) البلدان المعيلة والموردة في الاتحاد الأوروبي 27 في تجارة البضائع

Client and Supplier Countries of the EU27 in Merchandise Trade, 2019. Retrieved 5 October 2020, from https://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_122530.pdf

⁸ المفوضية الأوروبية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع، استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط https://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_122530.pdf

⁹ أ. زرب. (2016). تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الأورو-متوسطة: تحليل العلاقات الاقتصادية والمالية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط. حقوق يورو ميد.

<https://www.euromedrights.org/wp-content/uploads/2017/01/Ecosoc-2-Analysis-EN.pdf>

¹⁰ شراكات التنقل مسجلة قانونيًا باعتبارها إعلانات سياسية بين المشاركين، لذا تعد غير ملزمة من الناحية القانونية. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

¹¹ الأداة المالية الرئيسية هي مرفق شراكة التنقل (MPF)، الذي بدأ عمله في كانون الثاني/يناير 2016، مع التركيز على البرامج التي تتماشى مع الأهداف الرئيسية الأربعة لـ GAMM. تقوم المغرب وتونس ومصر بتنفيذ مشروعات ممولة من برنامج MPF، والتي تتراوح من مسائل مثل تنظيم الحدود وكشف بطاقات الهوية المزورة، إلى تسهيل التدريب في فرنسا للمواطنين ذوي المهارات العالية في هذه البلدان. ومع ذلك، فإن قوة شراكات التنقل لا تكمن في حجم أداة التمويل الخاصة بها، والتي تعد صغيرة جدًا مقارنة بأدوات الاتحاد الأوروبي الأخرى. ينير MPF من المركز الدولي لتطوير سياسة الهجرة (CMPD) وتبلغ ميزانيته الإجمالية للفترة 2020-2022 15.75 مليون يورو. انظر: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. (تاريخ غير محدد). مرفق شراكة التنقل. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

<https://www.icmpd.org/our-work/capacity-building/european-and-global-initiatives/mobility-partnership-facility-mpf>

¹² دخلت اتفاقية التأشيرات وإعادة القبول حيز التنفيذ في كل من أوكرانيا، جورجيا، مولدوفا، أرمينيا، وموخرًا في بيلاروسيا في الأول من حزيران/يونيو 2020.

¹³ مثلًا، انظر في المادة 3 من: الاتحاد الأوروبي. (2011). الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي وجورجيا حول إعادة قبول الأشخاص المقيمين من دون تراخيص. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

<https://ec.europa.eu/world/agreements/downloadFile.do?fullText=yes&treatyTransId=145>
61

14 مقابلات في الرباط وتونس، في شباط/فبراير 2020.

15 ت. عبد الرحيم. (2019). دفع الحدود: كيفية خلق تعاون أكثر فعالية في مجال الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط. موجز سياسات. استخرج بتاريخ تشرين الأول/أكتوبر 2020. عبر الرابط

https://www.ecfr.eu/page/-/pushing_the_boundaries_effective_migration_cooperation_across_Mediterranean.pdf

16 ب. سبيرغ. (2014). *شركات التنقل والاتحاد الأوروبي، الجزء الأول: أين نحن فيما يتعلق بالتنفيذ وماذا ستكون العواقب؟* أودنس: مركز دراسات الشرق الأوسط المعاصرة، جامعة سيدانسل. متاح عبر الرابط التالي

https://www.sdu.dk/-/media/files/om_sdu/centre/c_mellemoest/videncenter/artikler/2014/july/060714_mobility_seeberg1.pdf

17 ك. كاوش. (2013). نهاية الجوار (الجنوبي). المعهد الأوروبي للمتوسط. استخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

https://www.files.ethz.ch/isn/165558/Paper_EuroMeSCo_18.pdf

18 قمة فاليتا حول الهجرة 2015. (تاريخ غير محدد). قمة فاليتا في 11 و12 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، خطة العمل. استخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

https://www.consilium.europa.eu/media/21839/action_plan_en.pdf

19 المفوضية الأوروبية. (تاريخ غير محدد). صندوق الاتحاد الأوروبي التعااضي الطارئ لأفريقيا. استخرج بتاريخ 4 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/content/about_en

20 المفوضية الأوروبية. (تاريخ غير محدد). صندوق الاتحاد الأوروبي التعااضي الطارئ – المغرب. استخرج بتاريخ 4 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

<https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/region/north-africa/morocco>

21 المفوضية الأوروبية. (تاريخ غير محدد). صندوق الاتحاد الأوروبي التعااضي الطارئ – تونس. استخرج بتاريخ 4 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/region/north-africa/tunisia_en

22 المفوضية الأوروبية. (تاريخ غير محدد). صندوق الاتحاد الأوروبي التعااضي الطارئ – المشاريع الإقليمية لشمال إفريقيا. استخرج بتاريخ 4 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

<https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/region/north-africa/regional>

23 ج. تايلور وآخرون. (2014). رسم خريطة الشتات في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. معهد اقتصادات الشغل (IZA) تقرير البحث رقم 64 IZA و Rand أوروبا. استخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

http://ftp.iza.org/report_pdfs/iza_report_64.pdf. يعتمد الرقم على التقديرات الوطنية في البلدان المستقبلة، ومن المرجح أن يكون تقديرًا محافظًا.

24 المرصد الوطني للهجرة. (2017). التونسيون المقيمون في الخارج. استخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

<http://data.migration.nat.tn/fr/>

25 مركز سياسات الهجرة. (2013). ملف الهجرة: الجزائر، استخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

https://migrationpolicycentre.eu/docs/migration_profiles/Algeria.pdf

26 تُعرف هذه المجموعات الإثنية في أوروبا باسم 'البربر'.

27 مقابلات في الرباط، شباط/فبراير 2020. انظر أيضًا: م. دو هاس. (2014). المغرب: تمهيد الطريق لتصبح دولة انتقالية للهجرة؟ معهد سياسات الهجرة. استخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

<https://www.migrationpolicy.org/article/morocco-setting-stage-becoming-migration-transition-country>، و ن. شعراوي: اكتساب "الصوت" من خلال "الخروج": كيف أصبح المهاجرون المغاربة قوة دافعة للتغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي. مجلة دراسات شمال أفريقيا، 20 (4)، 522-539. متاح عبر الرابط التالي

<https://doi.org/10.1080/13629387.2015.1065037>

28 جميع المعلومات في هذه الفقرة منقولة عن: المفوضية العليا للتخطيط. (2020) الهجرة الدولية في المغرب، نتائج المسح الوطني حول الهجرة الدولية 2018-2019. استخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

<https://www.hcp.ma/file/216943>

29 مجموعة البنك الدولي ونوماد. (2019) الهجرة والتحويلات المالية: التطورات والتوقعات الأخيرة. موجز الهجرة والتنمية 31. متاح عبر الرابط التالي

<https://www.knomad.org/sites/default/files/2019-04/Migrationanddevelopmentbrief31.pdf>

أثار استقرار التحويلات - التي قفزت إلى 6.7 مليار دولار في عام 2007 ولم تنخفض أبدًا إلى ما يقل عن 6 مليارات دولار، حتى خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 التي ضربت بشكا حاد الأسر المغربية في أوروبا - تساؤلات حول مصدرها وإمكانية ارتباطها بغسيل أرباح الجريمة المنظمة. مقابلات في الرباط، شباط/فبراير 2020. أنظر أيضًا: المرصد الأوروبي للمخدرات والأمن (EMCDDA) ويوروبول. (2019). تقرير أسواق الأدوية في الاتحاد الأوروبي لعام 2019. لوكسمبورغ: مكتب منشورات الاتحاد الأوروبي. متاح على الرابط التالي

https://www.emcdda.europa.eu/publications/joint-publications/eu-drug-markets-report-2019_en

30 منظمة أوكسفام. (2019). نحو المغرب المساواة والضرائب العادلة. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

https://oi-files-d8-prod.s3.eu-west-2.amazonaws.com/s3fs-public/file_attachments/rapport_oxfam_2019_un_maroc_egalitaire_une_taxation_juste.pdf

31 البنك الدولي. (2020) البطالة، إجمالي الشباب (نسبة إجمالي أعمار القوى العاملة 15-24) (التقديرات الوطنية) - المغرب. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

<https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.NE.ZS?locations=MA>

32 البنك الدولي. (2020) البطالة، إجمالي (نسبة إجمالي أعمار القوى العاملة) (التقديرات الوطنية) - المغرب. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

<https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.NE.ZS?locations=MA>

33 فرونتكس. (2019) تقييم المخاطر للعام 2019. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

https://frontex.europa.eu/assets/Publications/Risk_Analysis/Risk_Analysis/Risk_Analysis_for_2019.pdf

34 المرجع نفسه

35 مقابلات مع محللين محليين في تونس، شباط/فبراير 2020.

36 فرونتكس. (2019). تقييم المخاطر للعام 2019. ص 17.

37 المفوضية الأوروبية. ال تقرير المرحلي عن تنفيذ الأجندة الأوروبية للهجرة. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/policies/european-agenda-migration/20191016_com-2019-481-report_en.pdf

38 البنك الدولي. (2020) البطالة، إجمالي (نسبة إجمالي أعمار القوى العاملة) (التقديرات الوطنية) - المغرب. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

<https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.NE.ZS?locations=MA>

39 البنك الدولي. (2020). معدلات البطالة، الإجمالي (% من إجمالي القوى العاملة) (تقدير منظمة العمل الدولية النموذجي) - تونس. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

<https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=TN>

40 منظمة فيالق الرحمة و REACH. 2018. تونس، بلد الهجرة والعودة: ديناميات الهجرة منذ 2011. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/reach_tun_report_country_of_emigration_and_return_december_2018.pdf

41 حتى عندما يتعلق الأمر إلى حد ما بمسألة التبادل التجاري، تصبح الصورة أكثر تعقيدًا. في حين كانت هناك بعض التقلبات في العجز التجاري على أساس سنوي، تغير العجز في تجارة السلع بالنسبة للمغرب من 5.5 مليار يورو في عام 2009 إلى 7.07 مليار يورو في عام 2019. أما بالنسبة لتونس، فإن العجز في تجارة السلع قد تغير بشكل حاد - من 1.2 مليار يورو في عام 2009 إلى 1.48 مليار يورو في عام 2018، وأخيرًا 98 مليون يورو في عام 2019. أنظر: المفوضية الأوروبية. (2020). الاتحاد الأوروبي، تبادل السلع في المغرب. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

https://webgate.ec.europa.eu/isdb_results/factsheets/country/details_morocco_en.pdf

https://webgate.ec.europa.eu/isdb_results/factsheets/country/details_tunisia_en.pdf

42 فهرس موندي. (تاريخ غير محدد). مؤشر جيني (تقديرات البنك الدولي) - ترتيب الدول. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020،

<https://www.indexmundi.com/facts/indicators/SI.POV.GINI/rankings>، تم التأكد من المعلومات من خلال التقديرات الأصلية للبنك الدولي.

43 أ. مالبينوسكا، ك. سيدلو، وب. كوالسكي. (2020). التقييم اللاحق لتأثير المراحل التجارية لاتفاقيات الشراكة الأوروبية-مغربية مع ستة شركاء: الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس. تقرير فني مؤقت. استخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

<https://www.fta-evaluation.com/eu-mediterranean/wp-content/uploads/2020/04/2020-04-07-Interim-report.pdf>

44 المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES). (2019). إعلان منظمات المجتمع المدني – إتفاقيات التعاون الأوروبي-مغربي: سواب الدرس التقييمية. استخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

<https://ftdes.net/en/declaration-des-associations-de-la-societe-civile-accords-dassociation-euro-mediterraneens-le-mirage-de-letude-devaluation>

45 المرجع نفسه

46 مقابلات عن بعد، آذار/مارس 2020.

47 مقابلات عن بعد، آذار/مارس 2020؛ وك. محمدية. (2010). مناطق التبادل الحر الأوروبي-مغربي 2010: الرهانات والتحديات والمقترحات المتعلقة بالتوظيف في دول جنوب البحر المتوسط. في أي.مارتن (محرر) 20 + 10:30 مقترحات لتطوير بُعد اجتماعي حقيقي في الشراكة الأوروبية-مغربية، ص 43 - 73. الرابط: مؤسسة فريدريش إيبيرت. متاح عبر الرابط التالي

https://www.fes.org.ma/common/pdf/publications_pdf/Policy_Brief/Policy_Brief.pdf

48 ر. برحاب و يور. ددوش. (2020). هل استفاد المغرب من اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي؟ مركز السياسات للجنوب الجديد. استخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

<https://www.policycenter.ma/sites/default/files/RP%20-%2020-03%20%28Rim%20%26%20Dadush%29%20%281%29.pdf>

49 بوابور، ج. مفتاح، أ. سلمي، ر. (2014). هل التفتت المالية تزيد أو تحد من تقلبات النمو الاقتصادي؟ دروس من الحالة المغربية. الورقة البحثية ل MPRA رقم 57258، متاحة عبر الرابط التالي

https://www.researchgate.net/publication/264003689_Do_Financial_Flows_raise_or_reduce_Economic_growth_Volatility_Some_Lessons_from_Moroccan_case.

بينما تشكل الزراعة 14٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فإنها توفر الكفاية الاقتصادية لما يقارب اثنين من كل خمسة مغاربة. وأيضاً، تمثل صناعة الأغذية 24٪ من إجمالي التصنيع، مما يؤدي إلى تفاقم الآثار المحتملة للجفاف على البلاد، ويؤثر على جزء كبير من إنتاجها الإجمالي. وبالتالي فإن أهمية الفلاحة بالنسبة للثروة الوطنية المغربية هي أكثر بكثير مما تبدو عليه للوهلة الأولى.

50 المفوضية العليا للتخطيط والبنك الدولي (2019). سوق العمل في المغرب: الفرص والتحديات. استخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

<http://documents.worldbank.org/curated/en/529381523251399925/pdf/125041-WP-FRENCH-PUBLIC-Le-march%C3%A9-du-travail-au-Maroc-23-Nov.pdf>

51 ومن اللافت، أنه في حين أن التفاوت بين الجنسين لا يزال ظاهرة في مجموعة الراشدين بمجملها، حيث تبلغ معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الذكور 83.3٪ ومعدلات الإناث 64.6٪ فقط، إلا أن البيانات تظهر صورة أكثر تفاؤلاً عندما يتعلق الأمر بالفئة العمرية 15-24 عاماً. وفقاً لأحدث البيانات المتاحة (من 2018)، كانت نسب الالتحاق في المستويات الابتدائية والثانوية والجامعية متشابهة، مع فرق يقل عن 2٪ بين الجنسين. انظر: معهد الأونيسكو للإحصائيات. (تاريخ غير محدد). المغرب – معلومات عامة. استخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

<http://uis.unesco.org/country/MA>

52 المرجع نفسه

53 ج. ب. شوفور. (2018). المغرب في أفق 20240. واشنطن، العاصمة: البنك الدولي. استخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/28442/211066FR.pdf?sequence=3&isAllowed=y>

54 أ. والش. (2020، آذار/مارس). الدمج الاقتصادي للجزائر – أوروبا: أين نقف الآن وماذا نفعل؟ معهد الشرق الأوسط.

<https://www.mei.edu/publications/algeria-europe-economic-integration-where-are-we-now-and-where-do-we-go>

55 البنك الدولي. (تاريخ غير محدد). نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوياً) - تونس.

<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=TN>

56 البنك الدولي. (تاريخ غير محدد). تعداد نسبة الفقراء في خطوط الفقر الوطنية (٪ من السكان) – تونس. استخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

<https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.NAHC?locations=TN>

57 ن. غانم، د. وود، ور. مهدي. التأثيرات الاقتصادية – الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي الكلي في المنطقة العربية. الإسكوا. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، عبر الرابط

<https://www.unescwa.org/ar/file/94024/download?token=962ZC7-E>

58 أ. ديوان. (2019). التحديات التوسمية المستقبلية: إصلاح الاقتصاد قبل فوات الأوان. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، عبر الرابط

<https://www.arab-reform.net/publication/tunisia-upcoming-challenge-fixing-the-economy-before-its-too-late>؛ والبنك الدولي. (2014) الثورة غير المنتهية: تأمين الفرص، والوظائف الجيدة والثروة الكبرى لجميع التونسيين. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، عبر الرابط

<http://documents.worldbank.org/curated/en/658461468312323813/pdf/861790DPR0P12800Box385314B00PUBLIC0.pdf> يزعم التصريح الأخير أن هذه اللوائح الحكومية الثقيلة أصبحت استئرا دُخانًا لممارسات المحسوبي، مما يعيق بشدة أداء القطاع الخاص والاقتصاد بأكمله، ويستبعد أولئك الذين ليس لديهم صلات جيدة بالسياسيين أو الإدارة.

59 منظمة أوكسفام. (2020). العدالة الضريبية في تونس: لقاح ضد التثقف. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، عبر الرابط

<https://oi-files-d8-prod.s3.eu-west-2.amazonaws.com/s3fs-public/2020-06/La%20justice%20fiscale%20en%20Tunisie%20un%20vaccin%20contre%20l%E2%80%99aust%C3%A9rit%C3%A9.pdf>

60 مذكورة سابقاً. 55.

61 البنك الدولي. (2014). مذكور سابقاً. 56.

واجه هذا التقرير معارضة شديدة من قبل خبراء الاقتصاديين تونسين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة، حيث إنه يضع قدرًا كبيرًا من المسؤولية على التحديات الداخلية التونسية والقليل جدًا على القيود الخارجية.

62 منظمة التجارة العالمية. (تاريخ غير محدد). تنقل الأشخاص الطبيعيين. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، عبر الرابط

https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/mouvement_persons_e/mouvement_persons_e.htm

63 ب. هوكمان. (2006) تبادل الخدمات، اتفاقيات التبادل والتنمية الاقتصادية. دراسة المراجع. ورقة نقاشية رقم 5760. لندن: مركز بحوث السياسات الاقتصادية. متاح على الرابط التالي:

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=925022

64 كان عدد من انتقدت مجموعات حقوق الإنسان والنقابات العمالية الكبرى اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق، مبرزة تأثيرها الاجتماعي المحتمل. ب. رودولف و أ. ويرينفل. (2018). اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق بين الاتحاد الأوروبي وتونس. النوايا الحسنة لا تكفي. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، عبر الرابط

<https://www.swp-berlin.org/en/publication/eu-tunisia-dcfta-good-intentions-not-enough>

65 د. هانت. (2005). تداعيات اتفاقيات التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والاقتصادات المغاربية على التوظيف في الفترة الأخيرة، بالنظر إلى الاتجاهات الحالية في صادرات شمال إفريقيا. تمت مراجعة مغالطة كلاين في التكوين. مجلة دراسات شمال إفريقيا، 10 (2)، 201 – 221. متاح عبر الرابط

<https://doi.org/10.1080/13629380500252275>

66 المفوضية العليا للتخطيط. (2019) أحوال سوق العمل في العام 2019. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، عبر الرابط

https://www.hcp.ma/La-Situation-du-marche-du-travail-en-2019_a2455.html

67 س. كوهين ول. جيدي. (2006). المغرب. العولمة وتداعياتها. نيويورك: روتلندج.

68 إيكورس. (2013). دراسة أثر التبادل المستدام في دعم مفاوضات اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق بين الاتحاد الأوروبي والمغرب. الجدول 2.3، ص 32 و33. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، عبر الرابط

https://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2013/november/tradoc_151926.pdf

69 المرجع نفسه.

70 ج. جروميلييه، و. رازا، س. ستاريتش، ب. تروستر، أرني، وه. غرواس. (2018). التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق بين الاتحاد الأوروبي وتونس. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، عبر الرابط

https://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2013/november/tradoc_151923.pdf

71 إيكورس. (2013). دراسة أثر التبادل المستدام في دعم مفاوضات اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق بين الاتحاد الأوروبي وتونس. استُخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، عبر الرابط

https://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2013/november/tradoc_151923.pdf

72 إجمالي القيمة المضافة (GVA) هو قيمة المخرجات مطروحا منها قيمة الاستهلاك الوسيط ومقياس المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بواسطة منتج فردي أو صناعة أو قطاع أو الاقتصاد ككل؛ ويعتبر مؤشرًا أفضل من مؤشر الناتج المحلي بالنسبة لقياس الرفاه الوطني. المرجع نفسه. الجدول 2.3، ص 33 و34.

73 المرجع نفسه.

74 منظمة التجارة العالمية. (تاريخ غير محدد). تنقل الأشخاص الطبيعيين. مذكور سابقاً. 60.

⁷⁵ ب.هوكمان. (2006). التبادل في الخدمات، اتفاقيات التبادل التجاري والتنمية الاقتصادية (مذكور سابقاً، 61). وت. والمسلي وأ.ل. وينترز. (2005). تخفيف القيود على الحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين: تحليل محاكاة. مجلة التكامل الاقتصادي، (2014)، 736-688. متاح على الرابط التالي:

<https://www.jstor.org/stable/23000667>

⁷⁶ مقابلات في تونس، شباط/فبراير 2020.

⁷⁷ شكلت مجموعات المجتمع المدني التونسي المتفقة على هذا الرأي ما يعرف بـ 'كتلة أليكا'. أنظر: س.لافرانس. (2019). اتفاقية التبادل التجاري الحر مع الاتحاد الأوروبي: "أليكا ستعزز تبعية تونس". استخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

<https://www.jeuneafrique.com/774103/economie/accord-de-libre-echange-avec-lue-laleca-renforcera-la-dependance-de-la-tunisie>

⁷⁸ المرجع نفسه.

⁷⁹ أنظر أيضاً: أ. مارتين. (المحرر) (2010). مذكور سابقاً، 46.

⁸⁰ ج. مورغن. (2019). رياح التغيير في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب. مركز دراسات السياسات الأوروبية (CEPS). استخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

<https://www.ceps.eu/winds-of-change-for-eu-morocco-relations>

⁸¹ المرجع نفسه.

⁸² المفوضية الأوروبية. (2018). الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب. الاستثمارات الأولى في المغرب في إطار خطة الاستثمار الخارجية الأوروبية لزيادة فرص الأعمال، تعزيز خلق فرص العمل، وتنمية القطاع الخاص والنمو الشامل. استخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عبر الرابط

https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_18_4190

⁸³ المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES). (2018). المفاوضات الجارية بين تونس والاتحاد الأوروبي: تحرير التبادل دون تبادل الحريات، استخرج بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020 عبر الرابط <https://ftdes.net/eu-tunisia-negotiations-free-trade-without-trading-freedom>

OXFAM

Oxfam is an international confederation of 20 organizations networked together in 67 countries, as part of a global movement for change, to build a future free from the injustice of poverty. Please write to any of the agencies for further information, or visit www.oxfam.org

أو كسفام هي اتحاد دولي يضم 20 منظمة متشابكة في 67 دولة، كجزء من حركة عالمية من أجل التغيير، لبناء مستقبل خالٍ من الفقر. يرجى الكتابة إلى أي من الوكالات للحصول على مزيد من المعلومات، أو زيارة www.oxfam.org

Oxfam America (www.oxfamamerica.org)

Oxfam Australia (www.oxfam.org.au)

Oxfam-in-Belgium (www.oxfamsol.be)

Oxfam Brasil (www.oxfam.org.br)

Oxfam Canada (www.oxfam.ca)

Oxfam France (www.oxfamfrance.org)

Oxfam Germany (www.oxfam.de)

Oxfam GB (www.oxfam.org.uk)

Oxfam Hong Kong (www.oxfam.org.hk)

Oxfam IBIS (Denmark) (www.oxfamibis.dk)

Oxfam India (www.oxfamindia.org)

Oxfam Intermón (Spain) (www.oxfamintermon.org)

Oxfam Ireland (www.oxfamireland.org)

Oxfam Italy (www.oxfamitalia.org)

Oxfam Mexico (www.oxfammexico.org)

Oxfam New Zealand (www.oxfam.org.nz)

Oxfam Novib (Netherlands) (www.oxfamnovib.nl)

Oxfam Québec (www.oxfam.qc.ca)

Oxfam South Africa (www.oxfam.org.za)

KEDV (www.kedv.org.tr/)



OXFAM

www.oxfam.org